جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم تجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم تجارية

تخصص : مالية و تجارة دولية

أثر مؤسسات الدعم و التمويل على تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر

The impact of support and financing institution on encouraging the Establishment of small and medium enterprises in Algeria

من إعداد الطالبين : **تحت إشراف :**

بن عامر نادية **بن عبد الله رشا**

بن دوبابة إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة

د . قصاص فتيحة	**أستاذ محاضر**	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
د بن عبد الله رشا	**أستاذ محاضر**	**جامعة غليزان**	**مقررا**
د. بن سيد أحمد مليكة	**أستاذ محاضر**	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنكَ رَحمَةً وَهَيِّئ لَنَا مِن أَمرِنَا رَشَدًا ﴿الكهف10﴾

صدق الله العظيم

الشكر و التقدير :

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي على إتمام هذا البحث ، ولا يسعني في هذا المقام إلى أن أتقدم وأتوجه بعظيم الشكر والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة " الأستاذة و الدكتورة بن عبد الله رشا " والذي قبل الإشراف على هذا البحث ، وعلى نصائحها القيمة وتشجيعها المستمر، وتوجيهاتها الجادة ، وحرصها على إتمام العمل ، فلك مني كل التقدير والاحترام أستاذتي.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساندني.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة .

وشكرا..

إهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجماله و كماله و عظيم سلطانه ، و الصلاة و السلام على من أنزل عليه بالقرآن

فقام به حق قيام سيدنا محمد صلى الله عليه و على آله و سلم تسليما كثيرا..

إنه لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نهدي ثمرة جهدنا إلى من قال فيهما الله عز و جل

"...و بالوالدين إحسانا ..."

بحر الحنان ، ريحانة الدنيا و نور عيناي أمي حفظها الله لي .

الذي لم يبخل عليا يوما ، الشمعة التي تنير دربي أبي حفظه الله لي .

إلى جدي و جدتي حفظهم الله وأطال في عمرهما

إلى أخواتي و أختاي

أساتذتي في كل المراحل

كل من نسينا ذكره .

أهدي هذا العمل المتواضع.

بن عامر نادية

إهداء

إلى أمي حفظها الله حبا في عطائها و طمعا في رضاها ، أدامها الله منارا فوق رأسي

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره ، و جعله لي سندا في الحياة

إلى إخوتي سند الحياة و مبعث ابتسامتي و حمايتي في هذه الحياة ، حفظهم الله .

إلى عائلتي الكبيرة إلى أساتذتي الكرام و أصدقائي و زملائي الأفاضل .

أهدي هذا العمل

بن دوبابة إبراهيم

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤسسات الدعم و التمويل على تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر و منه نريد توضيح العلاقة بين مؤسسات الدعم و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها متغير تابع و أجهزة الدعم و التمويل باعتبارها متغيرا مستقلا في هذه الدراسة .

و لهذا فقد تم إجراء الدراسة الميدانية على الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولات بولاية غليزان باعتبارها من أهم الأجهزة الداعمة و الممولة التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع المقاولات من خلال ما تقدمه من خدمات و توجيهات لأصحاب المشاريع فكانت طبيعة الدراسة تحليلية من خلال جمع البيانات و المعلومات و تحليلها و إسقاطها على الواقع .

حيث اعتمدنا في الفصل الثاني إلى معرفة مؤسسات الدعم و التمويل و مهامها و خصائصها أيضا ، وفي الجزء الثاني ركزنا على الدراسات السابقة و تميز الدراسة الحالية أما في الفصل الثالث تطرقنا المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات و تحليلها كالجداول و الأشكال البيانية .

و بينت هذه الدراسة وجود كل من الدعم المادي المتمثل في التمويل و الدعم غير المادي المتمثل في المرافقة و التكوين من طرف الوكالة محل الدراسة و اسهامهما في تحسين العمل المقاولات في ولاية غليزان .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مؤسسات الدعم و التمويل ، الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولات ، حاضنات الأعمال ، المقاولاتية .

Abstract:

This study aims to know the impact of support and financing institutions on encouraging the establishment of small and medium enterprises

In Algeria, and from it, we want to clarify the relationship between support institutions and small and medium enterprises as a dependent variable and support and financing agencies as an independent variable.

Therefore, the field study was conducted on the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship in the Wilayat of Relizane, as it is one of the

The most important supportive and funded bodies set up by the state to advance the contracting sector through the services and guidance it provides to project owners. The national micro-loan management, etc., aimed at solving the problem of unemployment, so the nature of the study was analytical by collecting data and information, analyzing it, and projecting it on reality.

In the second chapter, we relied on knowing support and financing institutions and their functions and characteristics as well, and in the second part we focused on previous studies and the distinction of the current study.

This study showed the existence of both material support represented by financing and non-material support represented

In the accompaniment and training by the agency under study and their contribution to improving contracting work in the province of Relizane.

Keywords : small and medium enterprises , support and financing institutions ,

the National Agency for the Support and Development of Enterprises, , business incubators, entrepreneurship.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير ..... أ

الإهداء ..... ب

الملخص بالغة العربية ..... د

الملخص باللغة الإنجليزية..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

قائمة الجداول :..... ز

قائمة الأشكال :..... ح

قائمة الاختصارات ..... ط

قائمة الملاحق إن وجدت ..... ي

الفصل الأول : مقدمة عامة 2

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة 7

1. تمهيد : 7
2. الإطار النظري لمؤسسات الدعم و التمويل :..... 8
3. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : 16
4. الدراسات السابقة و تميز الدراسات السابقة :..... 22

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية و تحليل البيانات 29

1. تقديم مؤسسة التربص :..... 30
2. نتائج الدراسة :..... 58
3. اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج :..... 59

الفصل الرابع : الخاتمة ، النتائج والمقترحات 62

قائمة المراجع : 66

قائمة الملاحق : 69

قائمة الجداول

رقم الفصل– رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2 – 1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	21
الجدول رقم (2 – 2)	الهدف من تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	23
الجدول رقم (3 – 1)	الهيكل المالي للتمويل الذاتي بوكالة ANADE	35
الجدول رقم (3 – 2)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي بوكالة ANADE	35
الجدول رقم (3 – 3)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بوكالة ANADE	35
الجدول رقم (3 – 4)	مدة تسديد القرض	37
الجدول رقم (3 – 5)	الإعانات المالية المقدمة لمستثمري وكالة ANADE	37
الجدول رقم (3 – 6)	تقييم نشاط ANADE و نتائجها في إحداث تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	45
الجدول رقم (3 – 7)	المشاريع الممولة من 2002 إلى 2020	45
الجدول رقم (3 – 8)	المشاريع الممولة من 2002 إلى 2020 حسب التمويل	47
الجدول رقم (3 – 9)	القطاعات الممولة حسب طبيعة النشاط	47
الجدول رقم (3 – 10)	عدد المشاريع الممولة حسب الجنس	51
الجدول رقم (3 – 11)	توزيع القروض الممنوح حسب قطاع النشاط إلى غاية 2020	52
الجدول رقم (3 – 12)	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم	53
الجدول رقم (3 – 13)	المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2020	54
الجدول رقم (3 – 14)	تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة لتطوير الاستثمار	55
الجدول رقم (3 – 15)	عدد المؤسسات الناشئة بالحاضنات	56

قائمة الأشكال

رقم الفصل– رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (3–1)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولات	32
الشكل رقم (3–2)	مراحل المرافقة المقاولاتية لإنشاء مؤسسة مصغرة	40
الشكل رقم (3–3)	مراحل المرافقة عند التوسع	42
الشكل رقم (3–4)	مراحل إنشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	42
الشكل رقم (3–5)	القطاعات الممولة حسب طبيعة النشاط	49
الشكل رقم (3–6)	عدد المشاريع الممولة حسب طبيعة النشاط	49
الشكل رقم (3–7)	عدد المناصب الابتدائية حسب قطاع النشاط	50
الشكل رقم (3–8)	المشاريع الممولة حسب الجنس	51
الشكل رقم (3–9)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 30 نوفمبر 2022	53
الشكل رقم (3–10)	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم	54

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	The National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	National Unemployment Insurance Fund
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	National Youth Employment Support Agency
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	The National Agency for the Management of Microcredit
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	National Agency for Investment Development
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Loan guarantee fund for small and medium enterprises

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	تعريف الوكالة ، التركيبة المالية للوكالة	69
2	الإعانات المالية	70

الفصل الأول

تمهيد :

تعتبر المقاولاتية من أهم مجالات الأعمال التي تزايد الاهتمام بها في جل دول العالم حيث أصبحت منبع للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء .

بحيث أن المقاولاتية عبارة عن مصطلح يعني التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد من خلال متابعتها و تجسيدها على أرض الواقع ويتجلى ذلك بالأخذ بالمبادرة و تحمل المخاطر .

و بالتالي المقاول صاحب المشروع المقاولاتي هو شخص الذي يحسن استغلال الفرص أو حتى خلقها في مجال مهنته ، و بالتالي اتسامه بروح المبادرة و الابتكار ، و تحول أفكاره إلى حقيقة .

تعتبر حاضنات الأعمال بمثابة الآلية التي تعتمدها لتحقيق دعم لهاذا العمل المقاولاتي باعتبارها تطورا فكريا جديدا ، حيث برزت حاضنات الأعمال في العقدين الآخرين كأسس آلية مستحدثة لتنمية و إنجاح مشاريع مقاولاتية صغيرة بهدف شحنهم بدفع اولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق و ترجمة أفكارهم إلى واقع اقتصادي .

أضحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة ديناميكية فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي ذلك أنها تمثل عصب الابتكار و التجديد داخل اقتصاد أي دولة ، و بذلك قد يتحتم على أي بلد مرافقة و احتضان كل الأفكار التي تنتجها تلك المؤسسات مع الحرص على أن تكون هناك جاذبية قصوى في البيئة الابتكارية ، و الجزائر كغيرها من الدول تراهن على جاذبية بيئتها الاستثمارية رغبة منها في تأسيس نسيج مؤسساتي مقاولاتي فعال .

اعتمدت الجزائر في السنوات الماضية على عدة آليات و برامج موجهة للاستثمار في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استحداث المؤسسات الناشئة و توفير المناخ المناسب لممارسة نشاطها و تحضير الأرضية المناسبة حتى تكون قادرة على فرض نفسها في السوق الجزائرية و الدولية ، و من بين هذه الآليات منها ما هو على المدى القصير و منها ما هو على المدى الطويل .

ولا ننسى بذكر الدور الذي تلعبه هيئات الدعم الأخرى , ANGEM , ANDI, CNAC , ANSEJفي ترجمة و تشجيع هاته الأفكار في شكل مشاريع مقاولاتية ناجحة .

ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية :

أولا- الإشكالية :

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي :

-كيف تساهم مؤسسات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

ويندرج عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

الأسئلة الفرعية:

1) ما المقصود مؤسسات الدعم و التمويل ؟

2) أهم الهياكل التي قامت الدولة بإنشائها في سبيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3) كيف تساهم هيئات الدعم في تمويل المشاريع المقاولاتية ؟

ثانيا- فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة نحاول اختبار صحة مجموعة من الفرضيات و هي :

1) يقصد بالمؤسسات الداعمة أنها الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2) عملت الحكومة الجزائرية على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال إقامة مجموعة من الهيئات الداعمة و الممولة للمشاريع المقاولاتية من أجل تطويرها و ترقيتها و تحسين أساليب تمويلها و التي تتمثل في CNAC , ANDI , ANGEM , ANSEJ , بحيث يتمثل دورها الأساسي في مرافقة حاملي المشاريع .

3) ساهمت الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان في دعم و تمويل العديد من المشاريع المقاولاتية بشكل إيجابي .

ثالثا-أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز الأهم منها فيما يلي :

1. إبراز دور الهيئات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

2. تقييم نشاط الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية كآلية مستحدثة في الجزائر لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3. تقديم تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لعدة معايير مع بيان خصائصها .

4. التعريف بحاضنات الأعمال .

5. التعرف على أجهزة الدعم و تمويل المشاريع المقاولاتية و بالخصوص الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

رابعا– أهمية الدراسة :تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تطرقت إليه ألا و هو إبراز آثار مؤسسات الدعم و التمويل على تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بحيث تعد هذه الأجهزة الوسيلة الوحيدة لتجسيد أفكار المقاولين على أرض الواقع في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة تعود بالإيجاب على الاقتصاد.

مبررات اختيار موضوع : إن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع محل الدراسة هي:

1. ميول و رغبة شخصية لدراسة هذا الموضوع .

2. التفكير في إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة .

3. الأهمية التي يحتلها قطاع المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة على الصعيد العالمي و الوطني .

4. تشبع الوظائف في القطاع العام و ضرورة إيجاد حلول جديدة لامتصاص البطالة .

حدود الدراسة : تمثلت حدود الدراسة في :

1. **الحدود الزمانية** :كانت ابتداء من 2002 إلى غاية 2020 .

2. **الحدود المكانية** :دراسة ميدانية لوكالة ANADE بغليزان .

منهج الدراسة :بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و كذا الأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها ، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري من أجل الإلمام بالجوانب النظرية لعناصر الموضوع ، اما في الجزء التطبيقي سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي و الذي يتضمن إسقاط ميداني على

الوكالة الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال جمع البيانات و المعلومات حول الوكالة و تحليلها بالاستعانة بالأدوات الإحصائية كالجداول و الأشكال البيانية .

محددات الدراسة :

1. التخوف من تقديم المعلومات حول مؤسساتهم ، رغم تناول موضوع الدراسة لجوانب تسييريه دون التطرق للجوانب المالية .
2. صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، و غياب إحصائيات سنوات معينة في سلسلة زمنية ، مما يجعل في بعض الأحيان التحليل يعتمد على عدد قليل من السنوات .
3. عدم توفر كتب تهتم بمجال المقاولاتية .
4. عدم امتلاكنا للإمكانيات إبداعية تسمح بدراسة موضوعنا بشكل مثقف.

الفصل الثاني

1. **تمهيد** : الجزائر كغيرها من الدول دعمت قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الأجهزة و البرامج و التعاونيات ، وظيفتهم الأساسية الاهتمام بهذا القطاع من أجل النهوض به و ترقيته و رفع أدائه وكذا جعله قادر على المنافسة المحلية و الدولية ، من خلال توفير المناخ المناسب له و التسهيلات و الشروط اللازمة لاستمراره و انتشاره و تطوره ، و في هذا الفصل سنتطرق إلى هذه الآليات بالتفصيل .

2) الإطار النظري لمؤسسات الدعم و التمويل :

1.2) تعريف مؤسسات الدعم و التمويل :يمكن عرض أهم الهيئات التي جسدتها الدولة لدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي :

1.1.2) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ﴿ ANSEJ ﴾ :أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96- 234 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني ل 08 سبتمبر 1998 و الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، حيث تعد هذه الوكالة هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و توضع هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الجمهورية ، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة و التي تقدم مساعدات إلى الشباب في إ نشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة . (قشيدة، 2012، صفحة 75)

مهامها : تتمثل فيما يلي:

1. تقديم الاستشارة و الدعم للشباب و مرافقتهم في مختلف مراحل المشروع .
2. إبلاغ الشباب ذوي المبادلات بمختلف الإعانات التي تقدم لهم ، و امتيازات المختلفة .
3. متابعة المشاريع التي يقوم بها الشباب خلال الإنشاء أو أثناء النشاط أو في حالة التوسع .
4. دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها .
5. التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع .

2.1.2) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر﴿ ANJEM﴾ :

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص (حمزة و غربي عمار فاروق، صفحة 81) ، و التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض ، و هو جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة لمجمل نشاطات الوكالة، و يسير الوكالة مجلس توجيه و لجنة مراقبة و يديرها مدير عام . (ميحة و فرحي، 2021)

مهامها : تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة وتتمثل فيها يلي:

1. تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .
2. تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم في تنفيذ أنشطتهم .
3. تمنح قروض بدون فوائد .
4. إبلاغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم .
5. تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .
6. تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها . (المرسوم التنفيذي رقم 96-296، 1996) .
7. يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة منخفضة تقع عاتق المستفيد (من 5 إلى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك و ذلك حسب الحالات) فيما تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية .
8. يمكن منح قرض بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.
9. تنمح الوكالة قرض بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن ان تفوق مئة ألف دينار 100.000 دج, و قد تصل قيمة هذا القرض إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب .
10. تمنح فترة سماح تقدر بسنة واحدة لتسديد باقي فوائد القرض البنكي .
11. و في حالة توفر كل الشروط المذكورة قانونا لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسب له .

من بين الأنماط التالية : (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2020) .

- **قرض بدون فائدة :** المشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 100.000دج ، او لا تتجاوز تكلفتها 250.000 دج (لولايات الجنوب) لشراء مواد أولية, كما يلي :

1. **مساهمة الوكالة :** 100% بدون فوائد .
2. **مساهمة المستفيد** 0%0 .

12. **تمويل ثلاثي :** يحتوي على قرض بقيمة لا تتعدى 1.000.000 من أجل اقتناء عتاد صغير و مادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة و يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى 5 سنوات) ،

و يتشكل كما يلي :

1. **مساهمة البنك:** 70% بنسبة فائدة منخفضة تقع عاتق المستفيد بقيمة (5% في مناطق الجنوب و الهضاب العليا و لا تتعدى 20% في بقية المناطق) من النسبة التجارية للفائدة المحددة من طرف البنك .

3.1.2) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ﴿ CNAC ﴾ :

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94/11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المكلف بتقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية و المنصوص عليها في نظام التأمين على البطالة ، إضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الإدماج في الحياة المهنية .

و قد حدد المشرع السن اللازمة للاستفادة من الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ما بين 30 إلى 50 سنة ، بعدما كان في السابق من 35 إلى 50 سنة . (حليمة، 2019، صفحة 206)

مهامه : تتمثل فيما يلي :

1. يضبط باستمرار بطاقية المنخرطين و يضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة .
2. يسير أداء المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه .

3. يساعد و يدعم ، بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإداراتي البلدية و الولاية ، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أدائيات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة .

4. ينظم الرقابة التي ينص التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة .

5. يؤسس و يحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف .

6. التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور و تشخيص مجالات التشغيل و مكامنه .

7. التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ، و يتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل .

8. التخفيض في الفوائد البنكية .

9. تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال و الصيغ المقررة بموجب اتفاقية . (المرسوم التنفيذي رقم 94-188، 1994)

و تستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق من خلال التركيبة التالية :

- **المساهمة الشخصية** : 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع .
- **تمويل الصندوق** : 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة) .
- **تمويل البنك** : 70% (بفوائد مخفضة) .

كما يقدم الصندوق مساعدات أخرى تتمثل في :

- المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة و التخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء و الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال) .
- التدريب و التكوين في مجال تسيير المؤسسات ، أثناء تركيب المشروع و بعد إنشاء المؤسسة .

- التصديق على المكاسب المهنية ، حيث وضع هذا الإجراء بشراكة مع وزارة التكوين و التعليم المهنيين ، و هو يهدف إلى تقييم و تحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل الذين لا يملكون إثبات الكفاءة (شهادة التأهيل ، دبلوم أو شهادة عمل) . (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، 2020)

شروط التأهيل :

يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق الوطني إذا توفرت الشروط التالية :

1. الجنسية الجزائرية .
2. أن يتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة .
3. لا يشغل وظيفة مدفوعة الأجر وقت تقديم طلب المعونة .
4. أن لا يكون مستفيد من دعم الدولة لإنشاء الأعمال في السابق .
5. أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به .
6. أن يكون قادر على تعبئة مساهمة شخصية للمساعدة في تمويل المشروع .
7. أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل . (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، 2020)

4.1.2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار﴿ ANDI ﴾ :

من أجل تجاوز الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية في ظل الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار ، و محاولة الاستقطاب و توطين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل المتمم بالمرسوم التنفيذي /06 356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي . (المرسوم التنفيذي رقم 01-282، 2003)

قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة ، توسيع قدرات الإنتاج ، و إعادة تأهيل و هيكلة المؤسسات ، المساهمة في رأسمال الشركة ، و المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصت بعض المؤسسات العمومية و تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع إذ حددت ب 30يوما بدل 60 يوما في الوكالة السابقة ، و هي تقع تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار (طيور، 2019/2018، صفحة 47)

لا يقتصر دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على دعم إنشاء مؤسسات الصغيرة فقط ولا على الاستثمارات المحلية ، بل يشمل كل أنواع الاستثمارات ، و لهذا نجد لهذه الوكالة عدة مهام يمكن حصرها فيما يلي :

مهامها : تتمثل فيما يلي :

1. ضمان خدمة الاستقبال و الإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار .
2. وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها و المراجع التوثيقية و مصادر المعلومات الضرورية لتحضير مشاريعهم .
3. تحديد كل العراقيل و الضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات و اقتراح التدابير التنظيمية و القانونية لعلاجها .
4. إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات و الإجراءات المتعلقة بالاستثمار و إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع .
5. المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام و الترقية و التعاون مع الهيئات العمومية الخاصة في الجزائر و في الخارج ، بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر ، و تحسين سمعة الجزائر في الخارج و تعزيزها .
6. ضمان خدمة علاقات العمل و تسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين و ترقية المشاريع و فرص الأعمال .
7. إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة و تطويرها.
8. منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات .
9. تسيير صندوق دعم الاستثمار .
10. تسيير المحفظة العقارية الثابتة الخاصة بالاستثمار .
11. المساهمة في تنمية و ترقية الفضاءات و الأشكال الجديدة للاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني .
12. مرافقة المستثمرين و مساعدتهم لدى الإدارات الأخرى على القيام بالترتيبات المرتبطة بإنجاز المشاريع .

(المرسوم التنفيذي رقم 356/06، 2006) .

بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ﴿ **ANADE** ﴾ كهيأة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سنتطرق إليها في الفصل التطبيقي .

5.1.2) حاضنات الأعمال :

يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات قائمة بذاتها ، أيضا هي بنية دعم من حيث النصيحة و التمويل خلال المراحل الأولى لمشاريع إنشاء الأعمال ، يمكن أن تقدم الحاضنة الدعم من عمر الشركة ، حيث لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات و التسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق ، و يمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة . (عيسى و العربي، 2019، صفحة 274)

تأخذ حاضنات الأعمال العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي :

تعريف أول: "هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل ، من مكان مجهز و مناسب ، به كل امكانيات المطلوبة لبدء المشروع و شبكة من الارتباطات و الاتصالات بمجتمع الأعمال و الصناعة و تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم و المساندة اللازمين لزيادة نسب نجاح المشاريع الملتحقة بها و التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها و عجزها عن الوفاء بالتزاماتها ". (حمزة ل.، 2017/2016)

تعريف ثاني : تعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال على أنها :"هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبتكرة الناشئة و رجال العمال الجدد ، و توفر لهم الوسائل و الدعم اللازمين لتخطي اعباء مرحلتي و التأسيس ، كما تقوم بتسويق منتجات هذه المؤسسات ". (الصمد و حجاب، 2017)

تعريف ثالث :"هي إطار متكامل من الخدمات و التسهيلات و الآليات المساندة فضلا عن الاستشارة التي توفرها مؤسسة متخصصة في نشاط معين من الأنشطة اقتصادية المختلفة تمتلك الخبرة في مجال عملها و القدرة على الابتكار، و تقدم خدماتها لفترة زمنية محددة من خلال رعايتها للمشروعات الاقتصادية لتمكينها من البدء في أعمالها بصورة صحيحة من مرحلة النشأة قبل الانطلاق إلى الآفاق الواسعة للاستثمار الاقتصادي و عند انتهاء مرحلة الاحتضان يتم انفصال المشروعات عن الحاضنة من أجل إفساح المجال للمشاريع الأخرى ". (الصمد و حجاب، 2017)

تعريف رابع:" تعرف على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذي يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ويمكن للمؤسسة أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلفة . (رحيم، 2003)

مهامها : و تتمثل فيما يلي :

1. تحويل البحوث و الدراسات إلى مشاريع يمكن تسويقها .
2. توفير بيئة ملائمة لنشأة المشاريع الصغيرة و حمايتها في مراحلها الأولى الصعبة و زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة .
3. تحقيق مبدأ التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، و تحويل البطالة بالمجتمع غلى قوة اقتصادية قادرة على العطاء و توفير الوظائف للغير .
4. تقديم مشاريع قوية للمجتمع في المستقبل قادرة على الاستمرار و التطور .
5. دعم المهارات و الإبداعات لدى أصحاب المشاريع الجديدة و ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها .
6. توفير أماكن و مساحات مجهزة لإقامة مشروعات .
7. توفير البرامج المخصصة لتمويل المشروعات الجديدة من خلال شركات رأس المال المخاطر ، أو برامج تمويل حكومية أو شبكة من رجال الأعمال و المستثمرين .
8. تقديم الخدمات الاستثمارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع ، اختيار المواد ، الآلات ، المعدات و طرق العمل .
9. توفير المساندة و الاستشارة المالية الإدارية و التسويقية .
10. ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية و غير الحكومية .
11. التدريب الإداري و التقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة . (الكريم، 2017)

دورة حياة حاضنات الأعمال : تمر حاضنات الأعمال خلال حياتها بثلاث مراحل:

1. **مرحلة التأسيس و البناء:** خلال هذه المرحلة تتولى الحاضنة تحديد نطاق عملها و قيام بدراسة الجدوى الاقتصادية ، كما تقوم بتحديد الطاقم المؤسس و أعضاء الحاضنة و عدد موظفيها و كذا رأسمالها .

2. **مرحلة التطور:** وهي مرحلة البدء في استقبال المؤسسات الناشئة ، و يتوقف نجاح الحاضنة و استمرارها في أداء دورها على طبيعة الخدمات التي تقدمها لزبائنها ، و في قدرتها في الحصول على الموارد المالية ، و خلال هذه المرحلة تقوم الحاضنات بتقييم نشاطها من أجل تحسي أدائها و الاستمرار في ممارسة النشاط التي وجدت من أجله .

3. **مرحلة نضج الحاضنة:** خلال هذه المرحلة تكون الحاضنة قد اكتسبت تجربة و زبائن و سمعة تسمح لها بالحصول علة الموارد المالية التي تمكنها من توسيع نشاطها و تقديم خدمات متنوعة للمؤسسات المحتضنة . (أمال، 2017/2016، صفحة 28)

6.1.2) صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ﴿ FGAR ﴾:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تأسست بموجب المرسوم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، و تهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مصطفى، آليات دعم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تحديات العولمة (أطروحة دكتوراه)، 2018/2017، صفحة 151)

مهامه : و تتمثل فيما يلي :

1. التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات :

إنشاء المؤسسات ، تجديد التجهيزات ، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات .

2. تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه ، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .

3. إقرار أهمية المشاريع و الضمانات المطلوبة .

4. التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

5. متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق .

6. تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك و المؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه.

7. ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

8. ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق (المرسوم التنفيذي رقم 373/02، 2002)

3) الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : رغم أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات الدول ، و رغم اهتمام الاقتصاديين و الباحثين بها ، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لها ، و ذلك بسبب وجود عدة معايير للتمييز بينها و تصنيفها ، و وجود العديد من العراقيل التي تعيق تحديد و وضع تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات ، بحيث تعددت التعريفات الممنوحة لها باختلاف الدول و درجات تطورها و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية ، و يتم التطرق لكل هذا من خلال ما يلي :

أولا : قيود وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعود سبب الاختلاف الموجود في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف الجهات و الهيئات و الدول إلى جملة عوامل نذكرها فيما يلي :

1) العوامل الاقتصادية : و تضم ما يلي :

1.1) اختلاف مستويات النمو الاقتصادي : و يتمثل في التطور المتكافئ بين مختلف الدول و اختلاف مستويات النمو ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا و اليابان، أو أي بلد صناعي آخر ، و تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر ، أو الأردن أو تونس مثلا ، كما أن شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي تتباين من فترة لأخرى ، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة ، كما يؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية و يعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي . (أمين ك.، 2014/2013، صفحة 3)

2.1) تنوع الأنشطة الاقتصادية : إن تغير الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من نوع لآخر ، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير التي تعمل في التجارة ، و تختلف المؤسسات التي تعمل في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات و هكذا ، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها و تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة ، و هذا لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة ، و كذلك هو الحال بالنسبة للمستوى و الهيكل التنظيمي فهو أعقد في المؤسسات الممارسة لأنشطة صناعية ، و هذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف . (ريم، 2015/2014، صفحة 53) .

3.1) اختلاف فروع النشاط الاقتصادي : يختلف النشاط الاقتصادي و تتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة و تجارة بالجملة ، و أيضا على مستوى الامتداد الجغرافي ينقسم إلى تجارة خارجية و تجارة داخلية ، و النشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية ، الغذائية ، التحويلية ، الكيميائية ، التعدينية ،... الخ ، و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة و رأس المال الموجه للاستثمار ، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال الصناعة الغذائية. (بلال، 2011/2010، صفحة 27)

2) العوامل التقنية :

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات ، فكلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا ، فكلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا و تمركزا ، و بالتالي حجم المؤسسة يصبح كبيرا ، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة فذلك يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة. (أمين ق.، 2020/2019، صفحة 98)

3) العوامل السياسية :

تتمثل هذه العوامل في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقة من أجل توجيهه و ترقيته و دعمه ، فعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات و المهتمين بشؤون هذا القطاع. (شريف، 2018/2017، صفحة 133)

4) تعدد الأطراف المعنية بها :

أحد أسباب تعدد أسماء و تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو اختلاف تخصصات المهتمين بموضوعها ، بحيث نجد علماء الاقتصاد بالدرجة الأولى ، و علماء الإدارة ، و المستثمرين و الحكومات التي تعتمد علة مهارات المختصين في المجالين الاقتصادي و القانوني. (أمين ك.، 2014/2013، صفحة 5) .

تعدد معايير تعريف المؤسسات:

يشكل تعدد المعايير و اختيار الأنسب منها صعوبة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في تحديد المؤسسات على اختلاف أوجه النشاط الذي تنتمي إليه باستعمال معايير كمية محددة الحجم, اي صغر أو كبر كل مؤسسة أو تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى كالحرفية و المؤسسات الكبرى ، أو باستعمال المعايير النوعية باعتبارها تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم. (بوزيد، 2012/2011، صفحة 44)

ثانيا : معايير تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن عرض مختلف المعايير المحددة لوضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

1) المعايير الكمية :

تعتبر المعايير الكمية احد أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها:

1.1) معيار العمالة : يعتبر من أكثر المعايير استخداما و ذلك لسهولة و بساطة الاستخدام و التطبيق ، و كذلك سهولة الحصول على المعلومات و الثبات النسبي ، و هو يعني ما تضمنه المؤسسة من عدد العمال . (الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة، 2013، صفحة 13)

2.1) معيار رأس المال: يعتمد على هذا المعيار تسقيف رأس المال المستثمر استناد لظروف الدولة و درجة النمو الاقتصادي ، (مصطفى، 2018/2017، صفحة 52) حيث يحدد حجم المؤسسة ، فإذا كان كبيرا تعد المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا فتعد المؤسسة صغيرة. (كاتية، 2018/2017، صفحة 13)

3.1) معيار معامل رأس المال: (**رأس المال و العمالة**): إن الاعتماد على أي من المعيارين السابقين بشكل منفرد يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة, فقد نجد مؤسسة معينة تصنف حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة ، في حين تصنف صغيرة أو متوسطة وفقا لمعيار العمالة ، لذا وجد معيار ثالث يمزج بين هذان المعياران و هو معامل رأس المال ، الذي يعني الاستثمار المطلوب لتوظيف عامل واحد في المؤسسة . (شفيعة، 2010/2009، صفحة 155)

4.1) معيار حجم المبيعات: أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة, يعتبر معيار من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ، و يعتبر كذلك معيارا صادقا لمستوى نشاط المؤسسة و قدراتها التنافسية ، و

طبقا لهذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة تتسم بصغر مبيعاتها من حيث الكمية و القيمة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة و الكبيرة.

5.1) معيار رقم الأعمال: يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة و قدرتها التنافسية ، و يستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا ، إلا أن هذا المعيار يعاني من بعض النقائص ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون بسبب ارتفاع الأسعار و ليس لعدد الوحدات المباعة . (العابدين، 2015/2014، صفحة 6) .

2) المعايير النوعية :

من أهم المعايير النوعية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يلي :

1.2) معيار الاستقلالية: يقصد بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات و بذلك نستبعد فروع المؤسسات الكبرى و يمكن أن نطلق على المعيار اسم المعيار القانوني و أيضا استقلالية الإدارة و العمل ، و أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في نشاط المؤسسة .

2.2) معيار الملكية: يعتبر من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية ، حيث يكون مالك هذه المؤسسة مديرا و منظما و صاحب اتخاذ القرار. (حسام و عتامنة، 2020/2019، صفحة 9)

3.2) معيار المسؤولية: المسؤولية المباشرة و النهائية تكون للمالك الذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة ، مما يؤثر على طبيعة التنظيم و أسلوب الإدارة ، ففي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون المسؤول يشرف شخصيا على المسؤوليات الإدارية و المالية و الاجتماعية ، في حين أنها مهام يشرف عليها عدة أشخاص في المؤسسات الكبرى . (وسيلة، 2016/2015، صفحة 62)

4.2) معيار الحصة السوقية : بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها, فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة ، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق و مجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة . (حمزة ع.، 2011/2010، صفحة 58)

5.2) المعيار التكنولوجي: بناء على هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات رأس مال منخفض و كثافة عمالية عالية (إيمان، 2010/2009، صفحة 5)

1.3) تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة حسب القانون 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 بأنها تلك المؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية ، سواء كانت مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات ، تشغل من 1 إلى 250 عاملا ، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري ، و تستوفي معيار الاستقلالية .

- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250شخصا ، ورقم أعمالها محصور بين 400 مليون إلى 4 ملايير دينار جزائري ، و مجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 200 مليون إلى 1 مليار دينار جزائري .
- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا ، ورقم أعمالها لا يتعدى 400 مليون دينار جزائري ، و مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 200 مليون دينار جزائري .
- **المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص ، و رقم أعمالها لا يتعدى 40 مليون دينار جزائري ، و مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 20مليون دينار جزائري .

الجدول (1.2): يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري:

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال دينار جزائري	الحصيلة السنوية دينار جزائري
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	400 مليون إلى 4 ملايير	200مليون إلى 1 مليار

المصدر : القانون رقم 02/17 ، المؤرخ في 10 يناير 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، الصادر في 11 يناير 2017 ، ص 6.

2-3) أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها (مراد و لطرش، 2020، الصفحات 215-228)

1. ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية ، إما باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل أو إحياء أنشطة تم التخلي عنها سابقا .

2. خلق فرص جديدة عمل لخريجي الجامعات و المعاهد وإدماج الفئات التي تم تسريحهم من العمل .

3. إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية ، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة او الخصوصية و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة .

4. استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي .

5. يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية ، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية ، وإحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق .

6. يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات .

7. تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .

8. تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها ،كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة و ذلك من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة .

9. تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

4) العلاقة بين أجهزة الدعم الحكومي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدرا للإبداع و الابتكار ، بالإضافة إلى قدرتها الفائقة على المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية و استيعاب اليد العاملة فهي لا تتطلب أموالا ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى ، إلا أن هذه المؤسسات في الواقع تواجهه إشكالية في التمويل و المرافقة ، و يعتبر التمويل الركيزة الأساسية في تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك يتوجب إعداد سياسات تمويل تأخذ في الحسبان كأساس نقائص و احتياجات و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكون متضمنة لصيغ و أساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة و لها القدرة على تعبئة المدخرات من جهة أخرى .

و عليه تم وضع مجموعة من الهياكل في الجزائر الهدف منها تسهيل الاستثمار و تنظيمه و تسهيل إنشاء المؤسسات و تمويلها .

الجدول (2.2) : الهدف من هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

	ANSEJ	ANGEM	CNAC
الهدف	إنشاء مناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطالين ما بين 19 و 35 سنة .	تنمية روح المقاولاتية و تساعد الأفراد في اندماجهم و إيجاد ضالتهم .	تخفيف الأثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي .

المرجع : العيد غربي ، محمد الناصر حميدات ، إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات ص و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و يومي 18-19 أبريل 2012 ص 12

5.الدراسات السابقة و تميز الدراسة الحالية :

1.5 الدراسات السابقة :

وبالرغم من الحداثة النسبية لموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أن هناك العديد من الدراسات و الأبحاث التي تطرقت إليه ، و في ما يلي نوجز اهم تلك الدراسات باختصار لأننا سوف نتعرض لها لاحقا :

- **دراسة عثمان لخلف﴿2004﴾**: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها ، دراسة حالة الجزائر :

و كانت من أهم نتائج الدراسة أن للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر تأثيرا إيجابيا على ظهور و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة منها التابعة للقطاع الخاص ، و أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للجزائر و ذلك بتدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، و مساهمتها في التشغيل و القيمة المضافة و الناتج الإجمالي و الصادرات .

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من اهمها ضرورة العمل على تفعيل الأساليب الحكومية لخلق بيئة مساندة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- **دراسة ياسين العايب﴿ 2011﴾**: إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

كانت من أهم نتائج الدراسة ضعف هيكل الاستدانة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأمر الذي يعكس الضغوطات التي تواجهها هذه المؤسسات عند محاولة دخولها سوق التمويل من جهة و ضعف التوسع في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يفرض الانفتاح على المصادر الخارجية للتمويل من جهة أخرى ، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة تنويع مصادر التمويل بما يتناسب ووضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خاصة شركات رأس المال المخاطر و تعزيز صيغ التمويل الإسلامي .

- **دراسة أمال بعيط :** انطلقت هذه الدراسة من السؤال الجوهري التالي:

ما مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية المنتهجة من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع و أفاق ، دراسة حالة ANSEJ , CNAC, ANGEM، لولاية باتنة محضنة سيدي عبد الله بولاية الجزائر العاصمة ، أطروحة الدكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات ، جامعة باتنة ، 2016-2017 .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة : المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسة حتى يتمكن من إطلاق منتجه في السوق و حتى يقنع المستهلكين به .

- **دراسة بشرى طيور:** دراسة تحت عنوان دور هيئات الدعم و المرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر

محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين ، و التعرف على احتياجات المشاريع المقاولاتية و المشاكل و المعوقات التي تواجهها ، مع الاطلاع على على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

دراسة تحليلية من خلال ربط الجانب النظري بالواقع العملي و الاستعانة بالأدوات الإحصائية كالجداول و الأشكال البيانية .

تم التوصل إلى أهم النتائج من خلال هذه الدراسة :

- للمقاولاتية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية .
- أصبح للمقاولاتية دور مهم في الاقتصاد الجزائري ، لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة الاقتصاد ، كما أصبحت تحظى بدعم من طرف مختلف الهيئات التي وفرها المشرع الجزائري .

- عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب عرف ارتفاعا في السنوات الولي المدروسة ، ثم بدأت في التراجع بشكل واضح في السنوات الأخيرة لانخفاض طلبات التمويل عليها .
- 50% من المؤسسات خلال الفترة المدروسة كانت من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية أم بواقي ، ما يدل على أن وظائف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتماشى و رغبات الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة .

5) دراسة نور الهدى ساحلي : دراسة تحت عنوان دور هيئات الدعم في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- تسليط الضوء على التأصيل المفهوم للمقاولاتية و المقاول .
- التعريف بحاضنات الأعمال .
- التعرف على بعض أجهزة الدعم و تمويل مشاريع المقاولات و بالخصوص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية مسيلة .

6) دراسة قوجيل محمد: دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولات في الجزائر، دراسة ميدانية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015- 2016 و التي كانت إشكاليتها :

- ما مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم و تنمية البروز المقاولات في الجزائر ؟

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن سياسات دعم المقاولات في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولات و أن استراتيجية المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين و لا تقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية .

2.5 تميز الدراسة الحالية :

من خلال الدراسات السابقة, نجد أن دراستنا مختلفة ومكملة لها في نفس الوقت ، كما أن غالبية الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا الحالية في قضية الارتباط بين أهمية قطاع المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الآليات الداعمة لها ، وكذا الأسلوب المعتمد حيث اعتمدت على الدراسة التحليلية للوصول إلى النتائج ، ما يميزها عن باقي

الدراسات في كونها تحاول إبراز دور و نجاعة مؤسسات الدعم و التمويل لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة من خلال دراسة ميدانية لأحدى آليات الاستثمار في الجزائر و هي الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بولاية غليزان الممتدة من 2002 إلى 2020 .

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التعرف على جميع الآليات الداعمة لها ، أيضا التعرف على مصادر تمويل والدعم لإنشاء مؤسسات و احتياجاتها و المشاكل التي تعاني منها .

الاطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

فمن خلال الإشكالية توصلنا إلى أهم النتائج :

- تمتلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المزايا ما يجعل الاعتماد عليها الخيار الأفضل للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية, كما تلعب هيئات الدعم و التمويل ANSEJ، CNAC، ANADE, ANJEM ، دورا هاما في ترقية القطاع .
- المؤهلات العلمية و التعليمية للشباب لها دور كبير في إنجاح و استمرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

6. خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بأهم المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يتضح لنا أن تحديد تعريف موحد و شامل لهذه المؤسسات أمر في غاية الصعوبة و هذا راجع لاختلاف و تباين المعايير و العوامل التي تعتمد عليها كل دولة .

بحيث كل دولة تختلف عن باقي الدول في النمو الاقتصادي ، و النشاط الاقتصادي و فروعه ، و كذلك اختلاف العوامل التقنية و السياسية ، لكن تبقى التفرقة بينهما و بين المؤسسات الكبرى قائمة و ذلك بالاعتماد على عدة معايير ،كما أن أهمية وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسمح بتحديد كل السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي الموجه لترقية هذه المؤسسات و تسهل التنسيق بينها و إعداد الدراسات ،كما تساعد على التعامل بوضوح مع الهيئات المالية الدولية المعنية بالمشروعات الصغيرة و ترشيد استخدام هذه الموارد المالية .

كما عرضنا الاهتمام الذي أولته الجزائر بهذا المجال ، فعملت على إنشاء العديد من الأجهزة الداعمة و المرافقة للشباب الذين لديهم الرغبة و الإمكانيات و القدرة في الدخول في مجال الأعمال و المقاولة ، بالإضافة إلى خوضها في العديد من التعاونيات و البرامج الدولية العالمية التي من شأنها ترقية و تطوير هذا النوع من المؤسسات .

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الثاني إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أجهزة الدعم من جوانبها النظرية و المفاهيم و أيضا إلى سياسات الدولة في المرافقة المقاولاتية و دعم المؤسسات الناشئة عن طريق الأجهزة الحكومية ، بات لزاما علينا إبراز هذه السياسات من خلال التطرق إلى أحد الأجهزة و المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، و التي تعتبر من أهم آليات دعم المشاريع المقاولاتية التي أنشأتها الدولة من خلال ما تقدمه من خدمات و امتيازات و تسهيلات للمشروع من بداية انجازه إلى مرحلة تجسيده على أرض الواقع ، و هذا من أجل مساعدة و تشجيع المشاريع الاستثمارية الشبانية و المساهمة في إنجاحها ، و بالتالي خلق مناصب الشغل و القضاء على البطالة .

و لأجل هذا ارتأينا إلى تخصيص هذا الفصل لدراسة تطبيقية مفصلة عن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان و بيان الدور الذي تلعبه في تحسين العمل المقاولاتي من خلال القيام بدراسة تحليلية تقييمية لحصيلة نشاطاتها .

1) تقديم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية :

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية آلية من آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تعتمد عليها الدولة كثيرا كأحد أهم الأجهزة في مجالها نظرا لدورها الفعال في غلق هذا النوع من المؤسسات و المساهمة في ترقية هذا القطاع ، و قبل الخوض في التفاصيل يجب عرض تقديم عام للوكالة .

1.1) التعريف بوكالة ANADE :

قبل تغيير التسمية : كانت تسمى بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، حيث أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق ل 8 سبتمبر 1996 ، و المعدل المرسوم التنفيذي رقم 98- 200 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1419 هـ و الموافق ل 03 يونيو 1998 ، طبقا لهذا المرسوم تنشأت هيئة وطنية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تعرف بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، و تخضع هذه الهيئة لسلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل و التضامن المتابعة العملية لجميع نشاطاتها (1990) و يمكن تعريفها كما يلي : (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2022)

الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة .

بعد تغيير التسمية : صارت تسمى بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، و هذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20- 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ، و المعدل المرسوم التنفيذي رقم 20- 374 المؤرخ في 01 جمادى الأولى عام 1442 هـ و الموافق ل 16ديسمبر 2020 ، طبقا لهذا المرسوم تتغير التسمية ، محددات ، شروط و مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، و توجيه وصاية هذه الهيئة لصالح الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة بدل وزارة العمل و التشغيل (المرسوم التنفيذي رقم 329/20، 2020) و يمكن تعريفها كما يلي : (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، 2022)

الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم المقاولاتية من خلال مرافقة المبدعين و المقاولين المطورين في تنمية الفكرة المبدعة كمشروع أساسه إنشاء مقاولة .

2.1) تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (غليزان): هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة .

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية ، يهدف إلى مراقبة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء و توسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع و الخدمات .

تسعى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية إلى ترقية و نشر الفكر المقاولاتي ، و تمنح إعانات مالية وامتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة .

تضم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى

مهام الوكالة : إضافة إلى مهامها المحددة في قانونها الأساسي و المتمثلة أساسا في الإعلام ، المرافقة ، التكوين ، الدعم ، التمويل و المتابعة ، فإن الوكالة و طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 329/20 ، مكلفة أيضا ب :

1. تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات لصالح الشباب
2. و استعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .
3. إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب و تحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف
4. القطاعات المعنية .
5. تشجيع استحداث و تطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني .
6. السهر على عصرنة و تقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة و مرافقتها و متابعتها.
7. إعداد و تطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية و متوازنة وفعالة.
8. تعمل على عصرنة و رقمنة آليات إدارة الوكالة و جهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
9. تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية و الشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم و ترقية المقاولاتية و المؤسسات المصغرة .
10. تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة و متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة

الشكل (1.3) : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان:

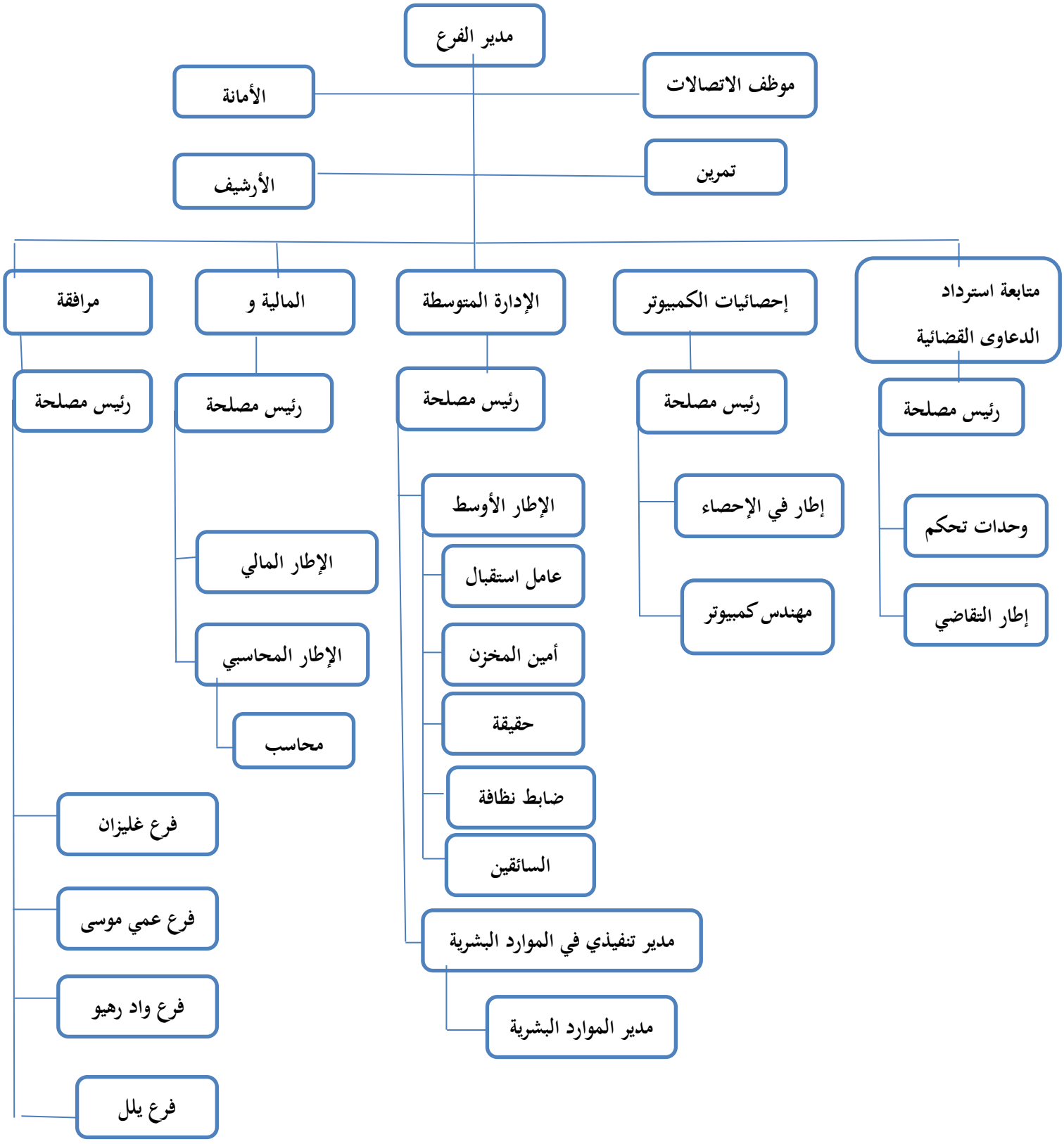

المصدر: مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية Anade

من خلال الشكل (1.3): يمكن توضيح مهام هذه المصالح فيما يلي :

1. **مدير الفرع** : وهو المسؤول الأول عن كل ما يجري داخل هاته الوكالة وفق ما ينص عليه القانون .
2. **الأمانة**: ترتب كل ما يتعلق بمهام المدير من مواعيد و غيرها .
3. **مدير الاتصالات** : مصلحة تعني بجميع العلاقات الداخلية و الخارجية للوكالة .
4. **العلاقات الداخلية** : تعني بتعظيم السير الحسن للعلاقات الداخلية بين الموظفين .
5. **العلاقات الخارجية** : تهتم باتصال كافة المعلومات و الخدمات التي تقدمها الوكالة للشباب المستثمر و الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين .
6. **الأرشيف** : أرشفة جميع الوثائق الخاصة بنشاط الوكالة من ملفات و تعليمات ووثائق صادرة أو واردة من الوكالة إلى مختلف المصالح الداخلية أو الخارجية .
7. **الإدارة الوسطى**: يختص بالإشراف على النشاطات الكفيلة بتنفيذ السياسات و الاستراتيجيات التي حددتها الإدارة العليا ، وهم عادة ما يكونون مصدرا للابتكار و التطوير في مجال عملهم ، و هم أيضا معنيون بتنسيق أعمال الإدارة العليا .
8. **إحصائيات** : تجميع الاحصائيات المراد دراستها و المعرفة بشكل دقيق عن المستثمر.
9. **رئيس المصلحة** : الشخص الذي تكون له الهيمنة على إدارة و تسيير العمل داخل المشروع أو المنشأة و قد يكون هو المالك أو غيره .
10. **إطار في الإحصاء** : تدرس أسماء و عناوين للمجتمع المراد دراسته و يعتبر الإطار ذا أهمية في تحديد أسلوب المعاينة المناسبة .
11. **مصلحة المرافقة**: استقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دراسة الفكرة و توجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة و دراسة المشاريع و عرضها على لجنة التمويل قصد المسابقة عليها ، بالإضافة إلى مرافقة الشباب خلال جميع مراحل سير الملف إلى غاية تجسيد الفكرة على أرض الواقع ، مع العلم أن صاحب المشروع يخضع إلى تكوين مدته ثلاثة أيام قصد ضمان السير الحسن للمشروع المستقبل .
12. **مصلحة المحاسبة المالية** : تمويل و تقييد جميع النشاطات التي لها علاقة للجانب المالي للوكالة ، كما تعني بالإشراف على تمويل الملفات المعتمدة و المقبولة من طرف لجنة اعتماد و انتقاء المشاريع .
13. **المحاسب** : هو المسؤول عن دراسة تقييم و فحص البيانات و المعلومات المالية التي يستفيد منها مدراء الشركة و المستثمرين خلال صنع القرارات الإدارية و المالية .

14. **مصلحة المتابعة** : متابعة إنجاز المؤسسات المصغرة من خلال زيارة ميدانية خلال مرحلة الاستغلال و قبلها ، بالإضافة إلى المتابعة القضائية للذين أخلو بدفتر الشروط .

15. **عامل الاستقبال** :هو موظف عادة ما يتم تنفيذ عمله في منطقة الانتظار مثل الردهة أو مكتب الاستقبال في الوكالة

16. **أمين المخزن** : هو المسؤول عن المخزن أو المستودع الذي يشرف عليه و عليه أن يكون أمينا و يتحمل المسؤولية حيث تكون جميع موارد المستودع بعهدته فهو الذي يعمل على حماية و حفظ المنتجات و جميع ما يوجد فيه .

17. **عامل النظافة** : مهمته الأساسية التنظيف و المحافظة على نظافة الوكالة .

18. **مدير الموارد البشرية** : يتولى تنفيذ مهام متعلقة بتوظيف الموظفين ، و العديد من الأمور التي تتعلق بسير العمل و تنظيم العمالة و أمور الموظفين و غيرها من المهام و المسؤوليات و التي تتمثل في الآتي :

19. تولي مهمة اختيار العاملين الذين يتمتعون بالمهارة و الكفاءة ، و يؤدي المدير بقسم الموارد البشرية هذه المهمة بشكل دائم و مستمر .

20. **المدير التنفيذي في الموارد البشرية** : هو المسؤول عن كل الجوانب المتعلقة بإدارة القوى العاملة في الشركة . (القادر، 2023)

2.1) التمويل المعتمد من طرف الوكالة :

الدعم المادي و الدعم الفني المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان

أولا : الدعم المادي المقدم من طرف الوكالة يقدم وفق صيغ عدة تتمثل فيما يلي:

- **أنماط التمويل:** بعد أن كانت الوكالة تعتمد على ثلاث صيغ للتمويل في حدود مبلغ يتراوح بين أقل أو يساوي 10.000.000 دج تم تعديل عدد الصيغ و المبالغ المقدمة و المساهمة الشخصية و القروض بدون فائدة و القروض البنكية كما يلي:

1- التمويل الذاتي : في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كليا لصاحبها ، و تساهم وكالة ANADE في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية و شبه الجبائية .

الجدول (1.3) : الهيكل المالي للتمويل الذاتي بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000دج	100%

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية لولاية غليزان

2- التمويل الثنائي : هي قرض شراء المواد الأولية وهي عبارة عن تمويل يجمع بين صاحب المشروع و الوكالة حيث تكون مستويات التمويل كالآتي .

الجدول (2.3) : الهيكل المالي للتمويل الثنائي بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE

المستوى	مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخص	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
الأول	حتى 10.000.000دج	50%	50%

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية لولاية غليزان

3- التمويل الثلاثي : عبارة عن تمويل يجمع ثلاث أطراف تتمثل في المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و مساهمة البنك و الوكالة ANADE ، حيث تكون مستويات التمويل كالآتي :

الجدول (3.3) : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE

	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة(وكالة أناد)	البنك
حتى 10.000.000دج	البطالين و الطلبة	كافة المناطق	05%	%25	%70
	غير البطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب و المناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية لولاية غليزان

ثانيا : الدعم الفني أو غير المادي المقدم من طرف الوكالة يتمثل فيما يلي:

1- المرافقة :

تعمل مصلحة المرافقة الموجودة داخل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان على استقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دراسة الفكرة و توجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة ، حيث تنطلق عملية المرافقة منذ بداية التسجيل الالكتروني من خلال استقبال الشاب حامل الفكرة و إجراء محادثات فردية معه من طف المرافق

الذي يسهر على متابعة مختلف مراحل الإنشاء للمؤسسة ،كما تقوم هذه المصلحة بتكوين الشاب في مجال كيفية إنشاء مؤسسة من خلال الإطارات المكلفة بالتكوين على مستوى الوكالة ، ليتم بعد ذلك دراسة المشاريع و عرضها على لجنة التمويل قصد المصادقة عليها .

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعمل على مرافقة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة بعد دخولها في النشاط الفعلي من خلال تقديم الدعم و المشورة ، بالإضافة إلى ضمان نسب دفاتر وأعباء من شأنها ضمان ديمومة هذه المؤسسات و المساهمة في توفير دخل لها ، و ذلك من خلال تطوير أشكال التعاون مع محيط المؤسسات ، حيث يأتي هذا التعاون بإبرام اتفاقيات مع مختلف الشركاء على سبيل المثال لا الحصر وكالة عدل ، اتصالات الجزائر ....الخ .

كما تعمل الوكالة على تقديم المساعدة لدى هيئات الاستثمار في حال احتياج المستثمرين الشباب لذلك ، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية من خلال الممثلين القانونيين المتواجدين على مستوى كافة الوكالات الولائية .

2- التكوين :

إن برامج التكوين التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لا تقتصر على أصحاب المشاريع التي هي قيد الإنجاز فقط ، بل تتعداه للمستثمرين حاملي المشاريع الذين دخلوا في النشاط الفعلي ، حيث تعمل الوكالة على برمجة دورات تكوينية من حين لآخر حول تقنيات تسيير المؤسسة المنشأة ، فيتلقى الشاب في هذه الدورات مقاييس محددة كدراسة الجدوى و التسويق و المحاسبة و التخطيط المالي ...الخ ، الهدف الأساسي منها ضمان السير الحسن لهذه المؤسسات و تذليل مختلف الصعوبات التي قد تصادفها ، كما تعمل هذه البرامج على تعليم الشباب المقاول كيفية مواجهة التحديات التي تعتريه في مجال العمل المقاولاتي .

في إطار دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم الوكالة الوطنية بتقديم العديد من الخدمات و التسهيلات و الامتيازات التي تساهم في إنشاء و توسعة المشاريع الشبانية .تتمثل :

3.1) الإعانات و الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة:

تقدم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان العديد من الامتيازات و الإعانات المتعلقة بالجوانب المالية و الجبائية ، و تتمثل أساسا فيما يلي :

1.3.1) الإعانات المالية :

- قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل .
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى 100% (نسبة الفائدة 0%) .

- قرض إضافي غير مكافئ عند الضرورة بحيث تمنح الوكالة الوطنية قرض غير مكافئ للشباب ذوي المشايع و الذي تتراوح نسبته بين 15% و50% حسب صيغة التمويل التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع .

مدة تسديد القروض .

الجدول(4.3): مدة تسديد القرض

	القرض البنكي	القرض غير مكافئ
مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	سنة و نصف	-05 سنوات (التمويل الثلاثي) -06 سنوات (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05سنوات	05 سنوات

المصدر : إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة .

- قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل ، عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته 500.000دج .
- قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال ، يمكن للشباب ذوي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 1.000.000 دج .

الجدول (5.3) : الإعانات المالية المقدمة لمستثمري وكالة . ANADE

نوع القرض عديم الفائد	المستفيد	الهدف من القرض
500.000دج	حاملي شهادات التكوين المهني	اقتناء ورشات متنقلة
500.000دج	حاملي شهادات التكوين المهني	انجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة
1.000.000دج	حاملي شهادات التعليم العالي	إنجاز المحلات لإحداث المكاتب الجماعة الطبية, مساعدي القضاء, خبراء محاسبين, محافظي الحسابات مكاتب الدراسات.

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية لولاية غليزان

2.3.1) الإعانات الجبائية و الشبه جبائية : تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 2 مليون دينار جزائري من تسهيلات جبائية و شبه انجاز المشروع ، و منها :

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و رسوم نقل الملكية و الإعفاءات الجبائية هامة خلال فترة التنفيذ و من حقوق عقود التسجيل و من الرسم العقاري على البنايات و الاستفادة من المعدل المنخفض ب 5 % المتعلق بالرسوم الجمركية على وسائل الإنتاج المستوردة ، الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني .

و تكون كما يلي :

شروط التأهيل للاستفادة من الجهاز و الاستفادة من الامتيازات :

يجب أن تتوفر في أصحاب المشاريع جملة من الشروط تتمثل فيما يلي :

- ان يتراوح سن الشاب من 18 إلى 55 سنة .
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلاءم مع المشروع المراد انشاؤه.
- ان يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة .
- أن لا يكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم .

4.1) الامتيازات الضريبية : وفق عدة مراحل تتمثل فيما يلي :

1.4.1) مرحلة الإنجاز :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء و التوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي .
- لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي .

تطبيق نسبة مخفضة ب 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة و الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار .

2.4.1) مرحلة الاستغلال : تتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات الإضافية لمدة 03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها .
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (IBS،IRG أو TAP) ، لمدة 03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ الاستغلال .
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية ، يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة .

- الاستفادة من تخفيض ضريبة الجزافية الوحيدة UFI المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي .
- إعفاء ضريبي تدريجي ابتداء من انتهاء فترة الإعفاء لمدة 03 سنوات نسبة 75% ، 50% ، 25% ، على التوالي .

3.4.1) مرحلة توسيع النشاط :يمكن للمؤسسة المصغرة المنشأة في إطار الوكالة و الراغبة في توسيع نشاطها ، ابتداء من أول سنة بعد انتهاء فترة الإعفاءات الجبائية ، الاستفادة مرة ثانية من كل الامتيازات المذكورة بعد تسديد نسبة 70% من ديونها البنكية .

4.4.1) مراحل المرافقة عند الإنشاء : يستفيد أصحاب المؤسسات من المساعدة التقنية للوكالة و استشارتها و مرافقتها و متابعتها و كل هذا دون مقابل تتمحور عملية المرافقة حول :

1. **الاستقبال و التوجيه** : و هذا من خلال ما يلي :

- الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من أجل الإعلام و التوجيه .
- جلسة إعلام جماعية تسمح لحامل المشروع بتكوين فكرة واضحة عن جهاز الوكالة و تقييم اللقاء الفردي الأول.

2. **يسمح اللقاء الفردي الأولي** :

- إقامة علاقة بين حامل المشروع و مرافقه .
- تكوين فكرة واضحة عن النشاط المرتقب .
- إثبات المؤهلات و المكتسبات المهنية .
- مشاركة صاحب المشروع في دراسة السوق.

3. **المساهمة في جمع المعلومات من أجل** :

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل .
- تحديد اختيار تجهيزات الموافقة للمشروع.
- تحديد الاختيارات القانونية و الموارد البشرية و المالية الضرورية لإنجاز المشروع .
- يتم تقييم المشروع على أساس مخطط أو الدراسة التقنية الاقتصادية .
- يتم تقيمه تقنيا و الموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء و تمويل المشاريع ، قصد تمويل المشاريع .

- بعد قبول المشروع و الموافقة على تمويله يستفيد صاحب المشروع إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل التمويل .
- الإنشاء القانوني و تمويل المشروع ينبغي على حامل المشروع اختيار الصيغة القانونية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، استكمال الملق من أجل التمويل .
- تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض مصرفي .
- عند انطلاق النشاط يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة بمتابعة المشروع من طرف الوكالة لإعطاء النصائح و الرفع من حظوظ نجاح و تطور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

الشكل (2.3) : مراحل المرافقة المقاولاتية لإنشاء مؤسسة مصغرة

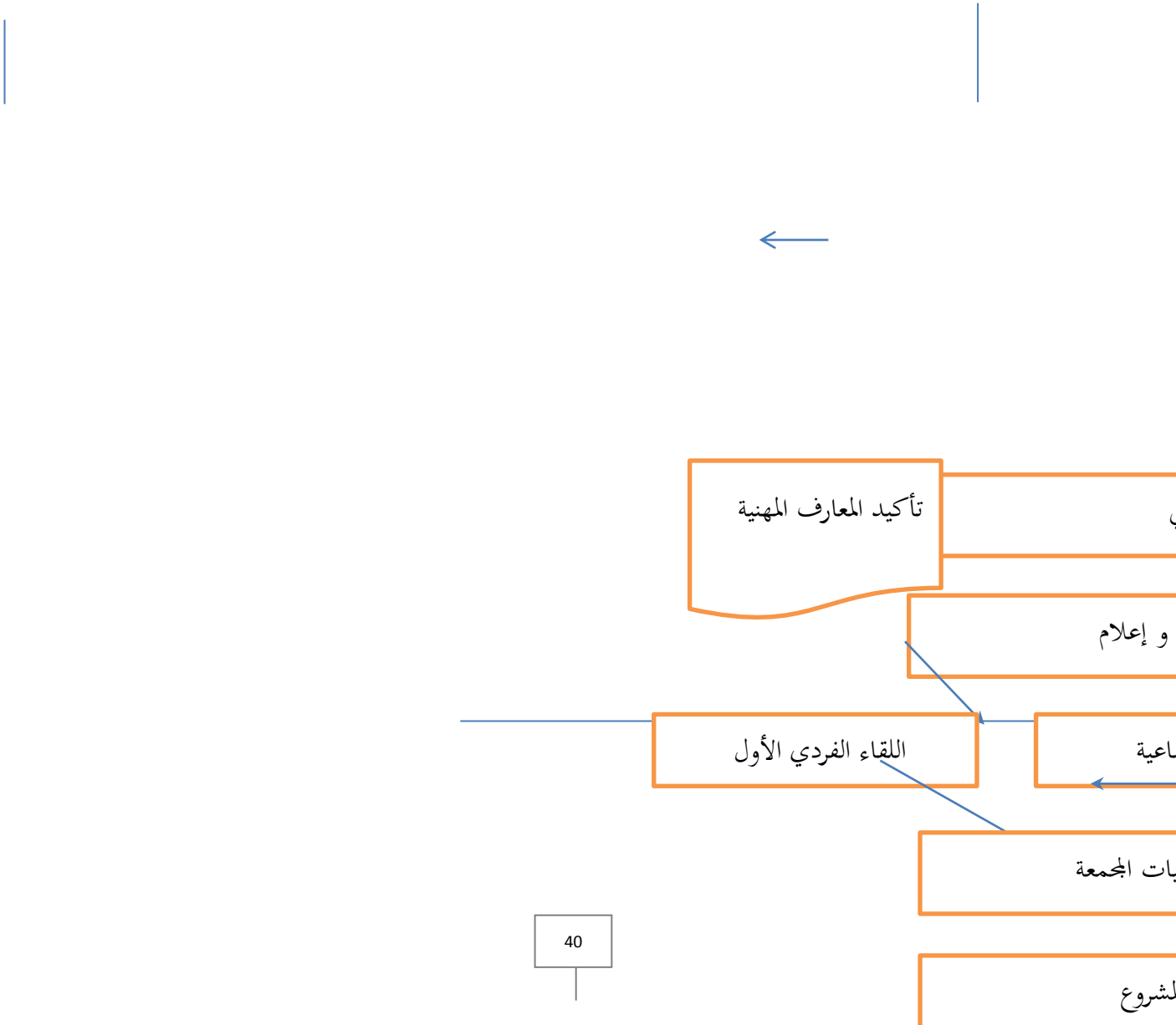

المصدر :موقع الوكالة لدعم تشغيل الشباب http//:www.ansej.org.dz

4. استثمار التوسيع :

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة و المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و التي تطمح إلى توسيع قدراتها الانتاجية في النشاط نفسه أو النشاط المرتبط بالنشاط الأصلي .

1.4) شروط التأهيل : يجب أن يتوفر في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الشروط الآتية :

- جمع (03) سنوات من النشاط في المناطق العادية أو (06) سنوات في المناطق الخاصة .
- تسديد كامل القرض المصرفي في حالة تغيير المصرف أو صيغة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي .
- ديد نسب 70% من القرض دون فائدة في حالة التمويل الثنائي .
- ديد مستحقات القرض دون فائدة بانتظام .

لة إنجاز المشروع

د الإنجاز

يم الحصيلة الجبائية (مجموع الميزانيات الجبائية) لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

2.4) التركيبة المالية : يوجد نوعان من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لاستثمار التوسيع كما هو الحال في استثمار الإنشاء .

5.1) الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية للتوسيع :

تمنح الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة نفسها في استثمار الإنشاء ما عدا القروض دون فائدة إضافية (قرض إيجار ، قرض الورشات المتنقلة ، و قرض المكاتب الجماعية) . (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، 2023)

الشكل (3.3) : مراحل المرافقة عند التوسيع : يمكن إيجازها في الشكل الآتي :

المصدر: دليل إنشاء مؤسسة مصغرة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، ص 12.

4.4.1) : مراحل انشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية

قبول المشروع من طرف لجنة

تحويل فكرة المشروع على مؤسسة صغيرة و متوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية غليزان

[illegible] عرضها في الشكل الموالي :

الموافقة على التمويل

[illegible]سة الصغيرة و المتوسطة

(1)فكرة المشروع

(3)اعتماد الملف

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الوكالة .

حسب الشكل (4.3) :

يمكن التفصيل في أهم مراحل إنشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في ما يلي :

1. **المرحلة الأولى** : اختيار فكرة المشروع
2. **المرحلة الثانية** : التسجيل عبر الأنترنت .

التسجيل عبر الرابط : https://promoteur.ansej.dz

3. **المرحلة الثالثة** : اعتماد ملف .

اعتماد الملف على مستوى الفرع بعد توفر الشروط و تقديم الوثائق التالية :

- بطاقة التعريف الوطنية الرقمية .
- صورة شمسية .
- شهادة(دبلوم), أو كل وثيقة تثبت المؤهلات المهنية و / أو الحيازة على خبرة مهنية معترف بها بواسطة شهادة او أي وثيقة مهنية .
- بطاقة إقامة .
- الفواتير الشكلية للعتاد (باحتساب كل الرسوم) .
- الفواتير الشكلية للتأمين على الأخطار المتعددة و كل الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم) .
- كشف لأشغال تهيئة محل (باحتساب كل الرسوم) إن وجدت .
- دراسة للمشروع منجز من طرف مكتب دراسات خارجي إن أمكن ذلك .

4. **المرحلة الرابعة** : تكوين صاحب المشروع

يتم برمجة صاحب المشروع لدورة تكوينية لمدة خمسة أيام ، تتمحور الدورة حول دراسة الجدوى للمشروع .

مباشرة بعد الدورة التكوينية يتم برمجة الملف لعرضه أمام لجنة انتقاء و اعتماد المشاريع .

5. **المرحلة الخامسة** : اعتماد المشروع

بعد اعتماد المشروع من طرف لجنة انتقاء و اعتماد المشاريع ، يتم تقديم شهادة تأهيل لصاحب المشروع من طرف الفرع المختص و توجيهه لإتمام الإجراءات الخاصة بالإنشاء القانوني للمؤسسة (عقد إيجار لمدة 24 شهرا قابلة للتجديد ، السجل التجاري ، شهادة التصريح بالوجود ، البطاقة الجبائية ، القانون الأساسي للمؤسسة إن وجد) .

إيداع صاحب المشروع لطلب قرض موجه لمدير البنك ، و هذا عند سحب شهادة التأهيل بالنسبة للتمويل الثلاثي .

6. **المرحلة السادسة** : موافقة البنك و تمويل المشروع

بعد إيداع الملف على مستوى البنك و حصوله علة موافقة بنكية تقوم الوكالة بإعداد قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بالإنجاز و مرحلة الإنشاء لتقوم بعدها بصب قيمة القرض في الحساب البنكي لصاحب المشروع .

7. **المرحلة السابعة** : استغلال المشروع

بعد استيفاء جميع مراحل الانجاز و الحصول على العتاد تدخل المؤسسة المصغرة في مرحلة استغلال فعلي للمشروع ، يمنح للمؤسسة في مرحلة استغلال الاستثمار الخاص بالإنشاء الامتيازات الضريبية التالية :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات الإضافية لمدة 3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع النشاط ، ابتداء من تاريخ اتمامها.
- إعفاء كامل لمدة 3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول .
- عند انتهاء فترة الإعفاء ، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة .

8. **المرحلة الثامنة** : توسعة المشروع

بعد الدخول في مرحلة الاستغلال يمكن لصاحب المشروع الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة لمرحلة التوسيع شريطة أن تستوفي فيه الشروط التالية :

- تقديم حصيلة الحسابات الختامية للمؤسسة المصغرة للسنتين الأخيرتين أو أي وثيقة تثبت الحصيلة الجبائية للسنتين الأخيرتين .
- تسديد 70% من القرض البنكي .
- عدم وجوده في حالة تأخر عن سداد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة .
- في حالة التمويل الثنائي ، يجب تسديد 70% من قرض الوكالة .
- تسديد كلي للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو الانتقال من التمويل الثلاثي إلى الثنائي .
- تسديد كلي للقرض البنكي و القروض غير مكافأة الممنوحة له بعنوان الإنشاء في حالة توسيع النشاط في مجالات مغايرة للنشاط الأصلي .
- حيازته للعتاد الأساسي لممارسة النشاط و ذلك الذي تم استخلافها خلال فترة استغلال النشاط .

الجدول (6.3): تقييم نشاط ANADE و نتائجها في إحداث و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في غليزان :

الفروع	غليزان, وادي رهيو, عمي موسى, يلل
عدد البلديات	37
نسبة التغطية	90%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

الملاحظة : من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التغطية المحققة في ولاية غليزان يكاد أن يكون شاملا (90%) لكل البلديات .

التفسير : سبب عدم القدرة على التغطية الكلية للولاية راجع للتفاوت النسبي بين البلديات ساء من حيث عدد السكان ، القدرات المتوفرة أو الموارد المتاحة بكل منها ، و هو بدوره يعود إلى قلة الوعي بالوكالة و عروضها .

النتيجة : إن تقييم نشاط الوكالة من حيث نسبة التغطية في الولاية يبين نقصا في قدرة الوكالة على تحقيق التنمية المتوازنة من حيث التوزيع الجغرافي .

2) الانجازات و المشاريع الممولة و مناصب الشغل :

الجدول (7.3): المشاريع الممولة من 2002-2020

الفترة	المناصب	المشاريع	نسبة التشغيل
2002	2765	892	3,09977578 %
2003	2820	940	3 %
2004	3018	967	3,12099276 %
2005	3209	1003	3,19940179 %
2006	3818	1193	3,20033529 %
2007	4253	1410	3,01631206 %
2008	4870	1643	2,96409008 %
2009	5433	1858	2,92411195 %
2010	7813	2768	2,82261561 %
2011	10281	3772	2,72560976 %

2012	11464	4432	2,58664259 %
2013	12185	5224	2,33250383 %
2014	13186	6114	2,15668956 %
2015	14539	6339	2,29357943 %
2016	14840	6506	2,28097141 %
2017	16405	6576	2,49467762 %
2018	17785	6702	2,65368547 %
2019	18967	6847	2,7701183 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة

الملاحظة : نلاحظ ان أعداد الأفراد المشغلين المحققة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية غليزان يتزايد بشكل تدريجي نسبيا حيث كان عدد المشغلين في مناصب هاته المؤسسات سنة 2002 ب 2765 عاملا ليصل سنة 2019 إلى 18967 عامل ، أما العدد الكلي للمؤسسات فهو يعرف نفس التزايد التدريجي حيث كان عدد المؤسسات الموجودة سنة 2002 ب 892 مؤسسة ليصل سنة 2019 إلى 6847 مؤسسة ، لكن نسب التوظيف لكل مؤسسة متذبذبة ولا تتبع نمطا معينا فأقصى نسبة كانت 3,2 عامل/مؤسسة أما أدناها فكانت 2,15 عامل/مؤسسة .

التفسير :

- سبب التزايد التدريجي لكل من عدد المشغلين او العدد الكلي للمؤسسات العاملة للولاية راجع التزايد الدائم للوعي سواء بالوكالة و نشاطها العام .
- سبب التذبذب نسب التوظيف لكل مؤسسة على الولاية راجع لتفاوت متطلبات كل مؤسسة من التشغيل كنتيجة لتعدد الأنشطة و حجمها .

النتيجة : إن تقييم نشاط الوكالة من حيث عدد المناصب و العدد الكلي للمؤسسات الناشطة في الولاية بين فعالية قدرة الوكالة على ضمان التنمية المستدامة على المدى الطويل .

3) عدد المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل :

تقدم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان ثلاث أشكال من التمويل و الجدول التالي يوضح تعداد المشاريع الممولة حسب هذه الأشكال لفترة (2002 - 2020) :

الجدول (8.3): المشاريع الممولة منذ 2002-2020 حسب التمويل

المشاريع الممولة	6847
التمويل الذاتي	822
التمويل الثنائي	2396
التمويل الثلاثي	3629
القيمة الكلية للتمويل	16.302.380.952 ,38

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة

الملاحظة : من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب صيغ التمويل المطلوبة في ولاية غليزان هي صيغة التمويل الثلاثي ب 3629 مؤسسة و أن صيغة التمويل الذاتي هي الأقل طلبا ب 822 مؤسسة ، و هذا بقيمة إجمالية 16.302.380.952,38 دج موزعة بين كل القطاعات .

التفسير :

- سبب الاعتماد الواسع على صيغة التمويل الثلاثية في الولاية راجع إلى انخفاض قدرة المستثمرين على تمويل مشاريعهم ذاتيا ، اي رغبتهم في طلب القروض البنكية بأكثر وسيلة مساعدة ممكنة .
- سبب قلة الاعتماد عل صيغ التمويل الذاتية في الولاية راجع غلى تخوفات المستثمرين ذوي رؤوس الأموال الخاصة المعتبرة من رقابة الدولة علة أموالهم الخاصة .

النتيجة : إن تقييم نشاط الوكالة من حيث صيغ تمويل المؤسسات الناشطة في الولاية بين فعالية قدرة الوكالة على ضمان حركة الدورة النقدية غلى حد ما ، لكنه يبقى غير كاف لامتصاص الجزء الأكبر من الكتلة النقدية المحصورة في السوق الموازية .

4) المشاريع الممولة حسب القطاع :

الجدول (9.3): القطاعات الممولة حسب طبيعة النشاط (ولاية غليزان) :

القطاع	قيمة الاستثمار(دج)	عدد المناصب الابتدائية	المشاريع الممولة	% النسب
الفلاحة	1.828.571.429,00	5108	3288	48,02
الصناعة التقليدية	904.761.905,00	1053	380	5,54
البناء و الأشغال العمومية	3.704.761.905,00	4401	506	7,39
الري	114.285.714,00	133	48	0,7

الصناعة	2.935.714.286,00	2670	603	8,81
الصيانة	480.952.381,00	560	202	2,95
الصيد	78.571.428,6	91	33	0,48
الخدمات	1.623.809.524,00	4216	1522	22,23
نقل التبريد	857.142.857,00	222	80	1,17
نقل البضائع	957.142.857,00	338	122	1,78
نقل المسافرين	816.666.666,00	175	63	0,92
المجموع	16.302.380.952,6	18967	6847	100

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان ,

الشكل (5.3) : القطاعات الممولة حسب طبيعة النشاط :

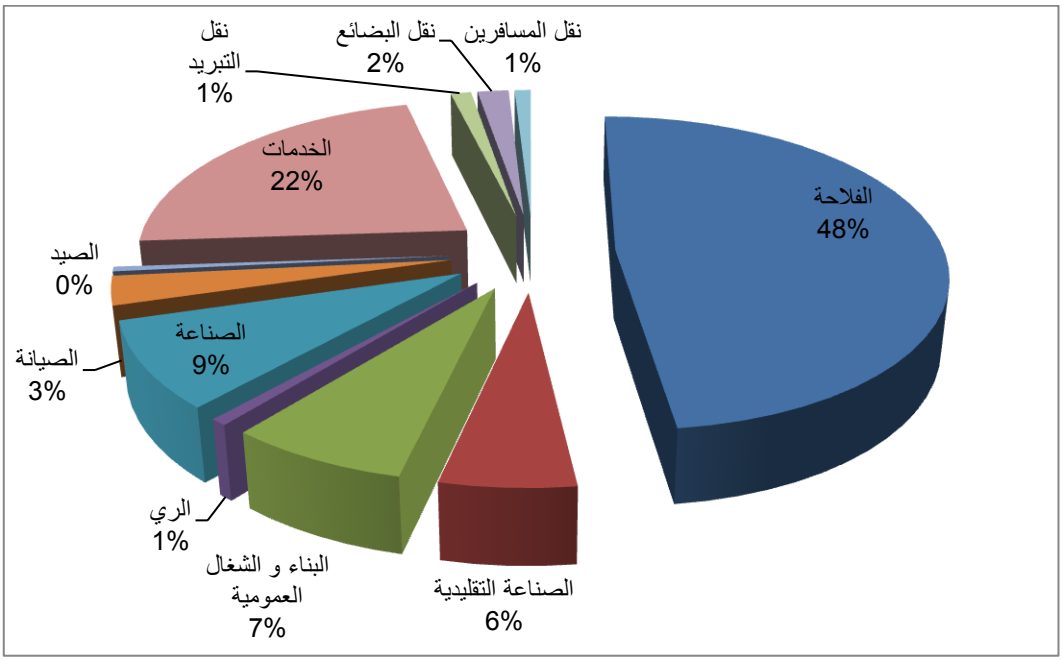

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (9.3) .

الشكل (6.3): عدد المشاريع الممولة حسب طبيعة النشاط :

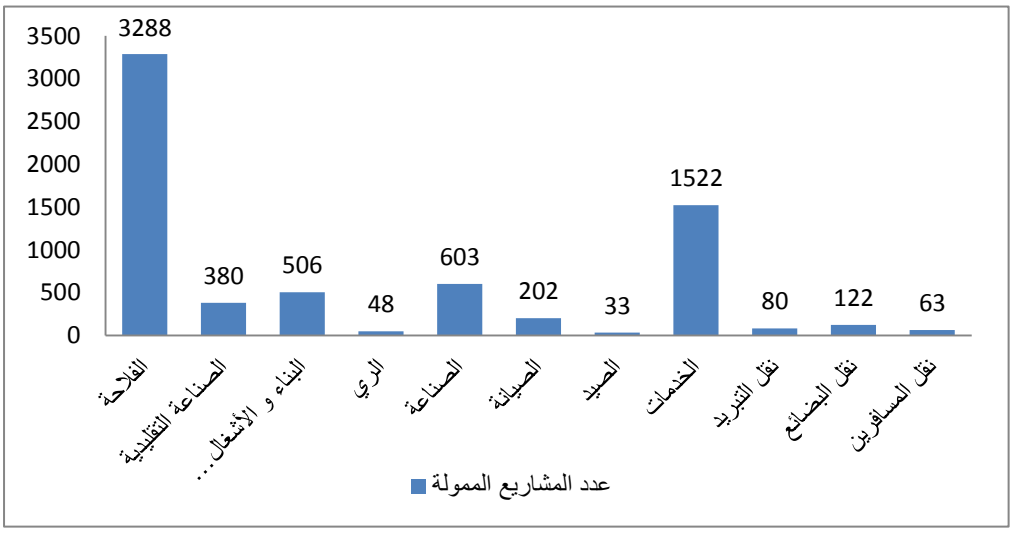

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (9.3).

الملاحظة :

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب توزيعات القيم و النسب متركزة في قطاع الفلاحة بنسبة وسطية 48,02% ، لتليها مؤسسات قطاع الخدمات بنسبة وسطية 22,23% .

التفسير :

- سبب الاستثمار الواسع في قطاع الفلاحة على مستوى الولاية راجع إلى توفر جميع القدرات و الموارد الملائمة لدعم و تنمية الإنتاج الفلاحي من جهة وإلى الدعم المقدم لجميع الاستثمارات المساعدة في تأمين الأمن الغذائي الطويل المدى من جهة أخرى .
- سبب الاستثمار المعتبر في قطاع الخدمات على مستوى الولاية راجع إلى سهولة إنشاء و تسيير مؤسساتها و كذا لتوفيرها عوائد مضمونة في أي منطقة جغرافية كانت .

النتيجة :

و من هنا يمكن القول أن النسب المحققة في مختلف القطاعات بظروف و طبيعة المنطقة بالإضافة إلى ميولات حاملي المشاريع نحو الأنشطة التي تعد في نظرهم ذات مردودية سريعة ، في حين نستنتج أن الوكالة تساهم و بشكل كبير و فعال في تنمية هذه القطاعات .

و لإعطاء صورة اكثر وضوحا عن توزيع هذه المشاريع على مختلف القطاعات نعرضها بالشكل التالي :

الشكل (7.3): عدد المناصب الابتدائية حسب قطاع النشاط

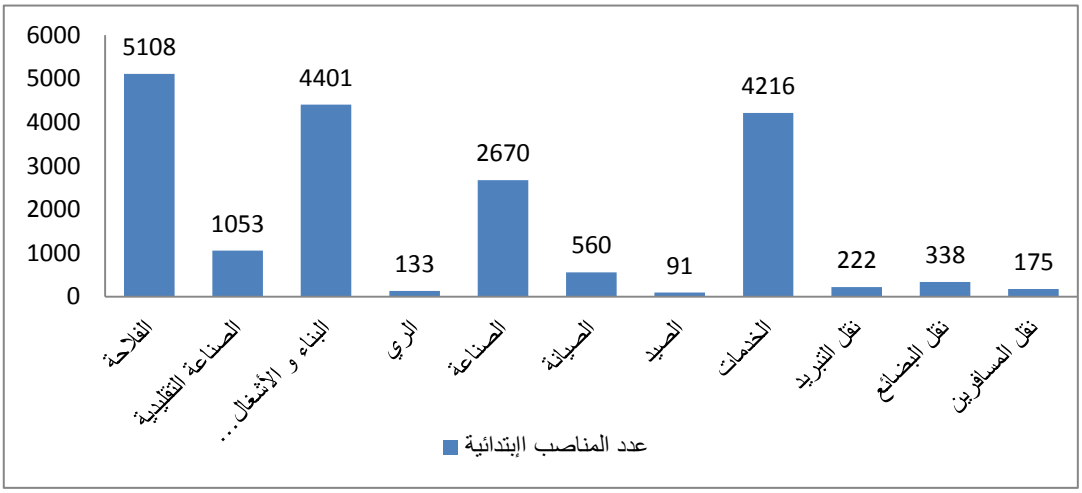

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (9.3) .

الملاحظة:

من خلال معطيات الشكل أعلاه نلاحظ التشغيل في قطاع الفلاحة كان ذو النسبة الأكبر بتعداد تقديري 5108 عامل, قطاع البناء و الأشغال العمومية بتعداد تقديري 4401 عامل ، قطاع الخدمات بتعداد تقديري 4216 عامل ، ثم الصناعة بتعداد تقديري 2670 عامل ، أما أدنى تعداد للتشغيل فهو في قطاع الصيد ب 91 منصب عمل .

التفسير :

- سبب كثرة التشغيل في المؤسسات الفلاحية راجع إلى كثرتها من جهة ، و غلى تطلب كل مؤسسة منها لعدد كبير من العمال خلال جميع عملياتها المختلفة ، نفس الأمر بالنسبة لمؤسسات البناء و الصناعة ، أما الخدمات فبسبب كثرة تعداد مؤسساتها غالبا .
- سبب قلة المؤسسات العاملة في مجال الصيد على مستوى الولاية راجع إلى قلة المؤسسات العاملة بالمجال .

النتيجة :

إن تقييم نشاط الوكالة من حيث عدد المشاريع الممولة في الولاية بين كفاءة عالية في امتصاص البطالة بالولاية و منه زيادة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ، لكن وفق توزيع لا يضمن التكامل الأفضل بين هذه المؤسسات .

5) عدد المشاريع الممولة حسب الجنس :

يوجه الدعم من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان كذلك حسب الجنسين ، و في الجدول الموالي نستعرض تطور تعداد المشاريع الممولة بين الذكور و الإناث .

الجدول (10.3): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس في الولاية:

القطاع	المشاريع	الإناث	الذكور
الفلاحة	3288	302	3006
الصناعة التقليدية	380	55	345
البناء و الأشغال العمومية	506	28	478
الري	48	-	48
الصناعة	603	23	580
الصيانة	202	-	202
الصيد	33	-	33
الخدمات	1522	168	1354
نقل التبريد	80	-	80
نقل البضائع	122	-	122
نقل المسافرين	63	20	40
المجموع	6847	596	6251

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة

الشكل (8.3): المشاريع الممولة حسب الجنس :

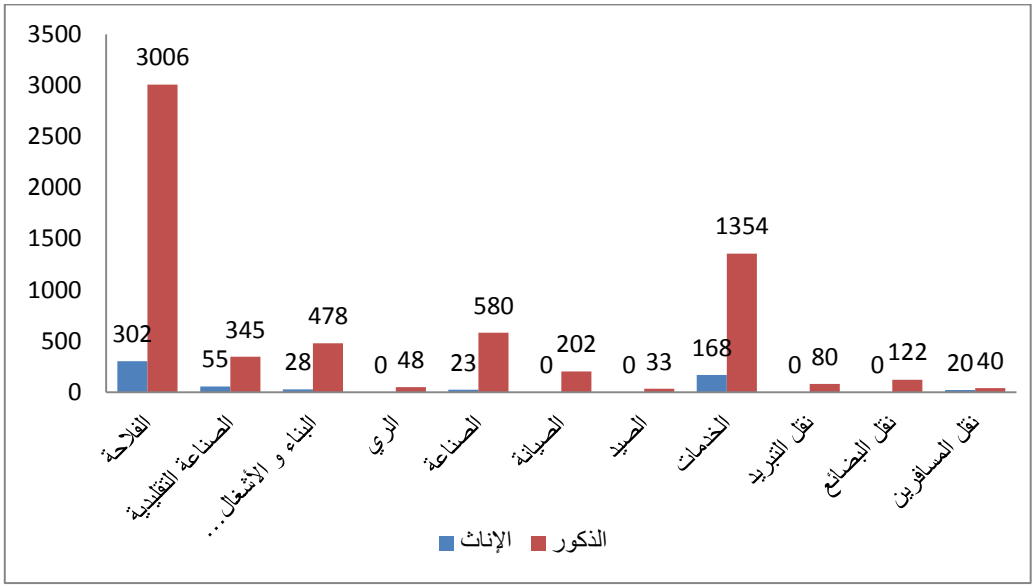

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(10.3) .

الملاحظة :

من خلال معطيات الشكل أعلاه نلاحظ أن الاستثمار في الولاية منخفض بتعداد قدره 596 مؤسسة ممولة ، و أغلب هذه المؤسسات متوزعة في قطاع الفلاحة بتعداد تقديري 302 مؤسسة ، قطاع الخدمات بتعداد تقديري 168 مؤسسة ، قطاع الخدمات بتعداد تقديري 4216 عامل و تنعدم تمام في قطاعات الري ، الصيانة ، الصيد ، نقل التبريد ونقل البضائع .

التفسير :

- سبب قلة أن الاستثمار النسوي بشكل أساسي على مستوى الولاية راجع إلى العامل الثقافي .
- سبب تركز الاستثمار النسوي في المؤسسات الفلاحية و الخدماتية راجع إلى كثرتها بالمقام الأول .
- انعدام الاستثمار النسوي في مجالات الري ، الصيانة ، الصيد ، نقل التبريد ونقل البضائع راجع إلى العامل الثقافي من جهة ، و إلى انعدام / انخفاض الأهلية العلمية و العملية لهذه الفئة في هذه القطاعات .

النتيجة:

إن تقييم نشاط الوكالة من حيث عدد الاستثمارات السنوية في الولاية يبين محدودية قدرات الوكالة في امتصاص البطالة في أوساط الإناث من جهة ، وإلى انخفاض الأهلية الاستثمارية لهذا العنصر على مستوى الولاية .

6) توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط :

الجدول (11.3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إل غاية 30 نوفمبر 2022

قطاع النشاط	القيمة	النسبة
الفلاحة	127719	13,52%
الصناعة الصغيرة	375499	39,75%
البناء و الأشغال العمومية	82558	8,75%
الخدمات	186840	19,78%
الصناعة التقليدية	166061	17,58%
التجارة	4942	0,52%
الصيد البحري	939	0,1%
المجموع	944558	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على موقعها http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

الشكل (9.3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إل غاية 30 نوفمبر 2022

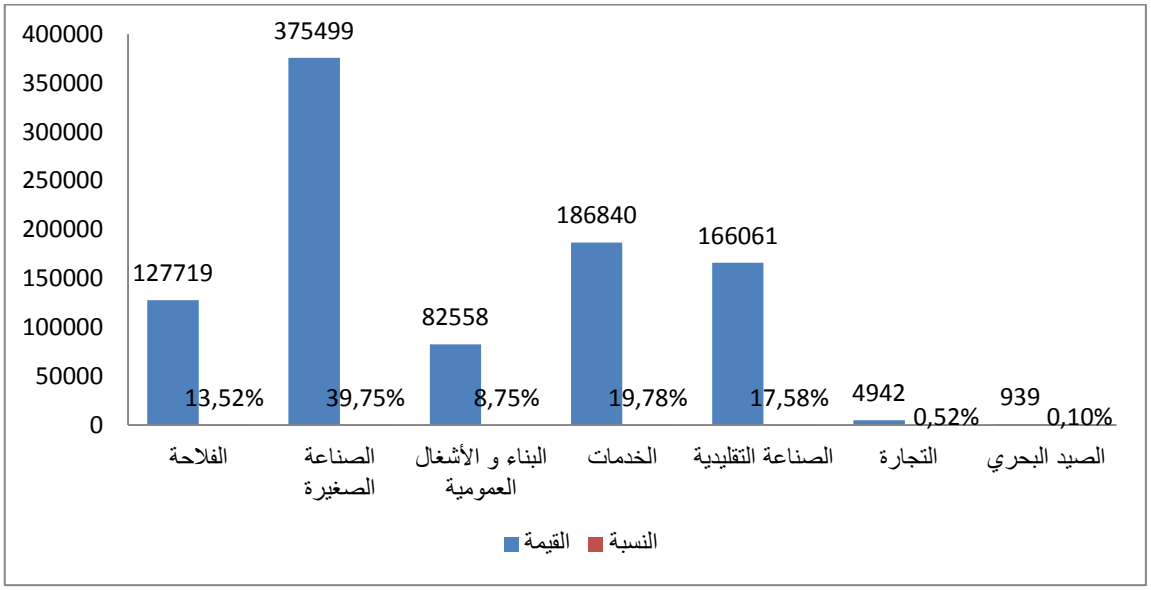

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (**11.3**) .

الملاحظة : نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعات الصغيرة احتل المرتبة الاولى من حيث القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 39,75% غلى غاية 31 مارس ، أي حوالي 375499 قرض ، يليها قطاع الخدمات ب186840قرض بنسبة 19,78% ، ثم الصناعات التقليدية التي احتلت المرتبة الثالثة ب 166061 قرض و اما مجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها لغاية 31 مارس فقد بلغت 944558 قرض مصغر .

7) توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم :

الجدول (12.3): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم :

مستوى التعليم	العدد	%النسبة
دون المستوى	147172	15.23%
متعلم	14308	1.48%
ابتدائي	142677	14.77%
متوسط	483599	50.05%
ثانوي	139283	14.42%
جامعي	39195	4.06%
المجموع	966234	100%

المصدر: حصيلة الخدمات المالية إلى غاية 30نوفمبر2020 www.angem.dz/ar/article/prets

الشكل (10.3): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم :

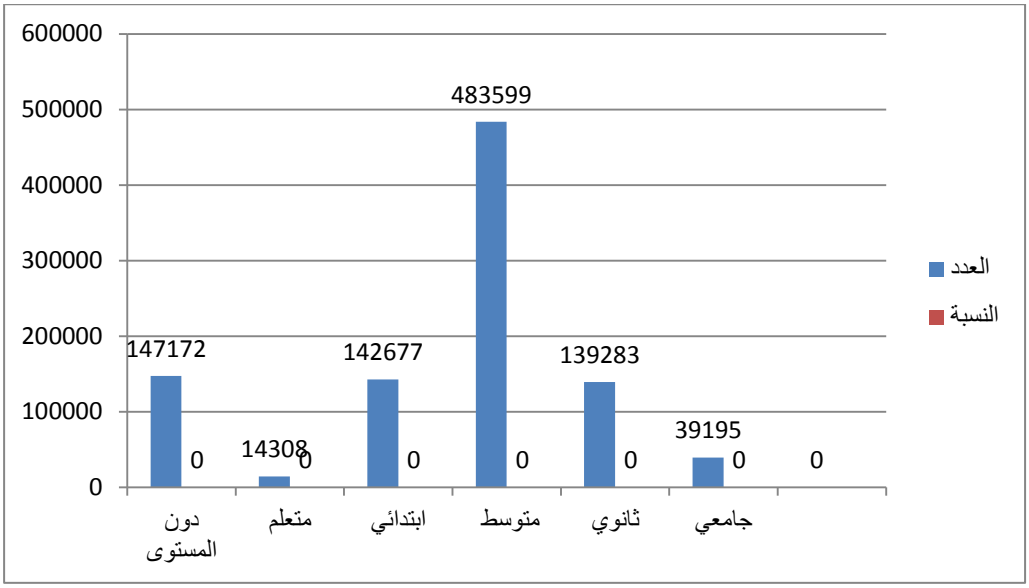

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12.3) .

8) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : CNAC

منذ تاريخ إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، يعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي ، فهو مسؤول عن إدارة نظام دعم انشاء و توسيع أنشطة المبادرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة .

و المشاريع التي تم تمويلها من قبل الصندوق لغاية 2019/12/31 مبنية في الجدول التالي :

الجدول (13.3): المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2020

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	نسبة تمويل المشاريع النسوية%	عدد الوظائف	قيمة التمويل (مليون دج
الزراعة	23144	11,1%	55436	95134.47
الحرف التقليدية	14383	22,6%	37553	47073.7
البناء و الأشغال العمومية	8589	2,5%	27486	34966.91
هيدروليك	347	5,2%	1174	2446.42
الصناعة	11767	21,9%	34205	54440.93

الصيانة	898	2,3%	2179	2743.92
الصيد البحري	490	0,4%	1755	3391.65
المهن الحرة	1228	47,7%	2670	5219.05
الخدمات	31348	17,2%	66497	112423.75
نقل البضائع	45850	1,5%	69670	118392.15
نقل المسافرين	12234	1,2%	18569	29008.29
المجموع	150178	10,3%	317164	505142.25

المصدر: وزارة الصناعة و المعادن ، المديرية العامة للمراقبة الاستراتيجية ، نشرة إحصاءات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للدراسات و نظم المعلومات ، العدد 36 ، طبعة 2020 ، ص 26 .

الملاحظة:

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان مجموع المشاريع الممولة من طرف الصندوق بلغت حوالي 150278 مشروع ، حيث وصلت نسبة تمويل العنصر النسوي 10.3%في مقابل 89.7% مشروع ممول للذكور ، أما قيمة التمويل الكلية ، فقد وصلت إلى 505142025 مليون دينار . و قد حصد قطاع نقل البضائع أعلى نسبة لعدد المشاريع الممولة ب30% من مجموع المشاريع الممولة بقيم 118392.15مليون دينار جزائري . في حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية ب21% من المشاريع الممولة بقيمة 112423.75 مليون دينار جزائري ، و احتل المرتبة الثالثة قطاع الزراعة ب15% بقيمة 95134.47 مليون دينار.

9) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

الجدول (14.3): تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2016 إلى 2019 :

	2016	2017	2018	2019
المشاريع المصرح بها	7185	5057	4124	3029
قيمة المشاريع مليون دج	1839044	1905207	1673943	797138
عدد مناصب الشغل	164414	167618	143044	77389

المصدر: وزارة الصناعة و المعادن ، المديرية العامة للمراقبة الاستراتيجية ، نشرة إحصاءات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للدراسات و نظم المعلومات ، العدد 33 ، طبعة 2018 ، 2019 ، 2020 ،ص 9 .

الملاحظة:

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض في عدد المشاريع المصرح بها في الوكالة ، فبعدما كانت 7185 مشروع سنة 2016 ، أصبحت 3029 مشروع سنة 2019 ، كما انخفضت قيمة المشاريع هي الاخرى من 1839044 مليون دينار سنة 2016 إلى 797138 مليون دينار سنة 2019 .

10) حاضنات الأعمال :

تعمل على دعم و استقبال و ايواء و مرافقة مؤسسات ناشئة ، و ذلك عن طريق تجسيد أفكار المشاريع أو دمج مشاريع ناشئة ، و سنعرض من خلال الجدول الموالي تعداد المؤسسات الناشئة بحاضنات الاعمال الجزائرية خلال الفترة (2011-2019) .

الجدول (15.3): عدد المؤسسات الناشئة بالحاضنات خلال الفترة (2011-2019):

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع الناشئة	19	28	37	104	84	70	83	93	61
التطور النسبي للمشاريع الناشئة	-	47,36	32,1	181	19,23-	16,16-	18,57	12	34,4-
معدل المؤسسات الناشئة نسبة للمشاريع المستفيدة من الايواء	57,57	96,55	100	77,6	62 ,22	40,3	51 ,55	50	71,76

المصدر: من اعتداد الطلبة اعتمادا على النشرات الاحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم 20- 22 – 24 – 26 – 28 – 30-32 – 34 – 36 .

الملاحظة :

نلاحظ أن من خلال الجدول السابق ان معدل المؤسسات الناشئة نسبة للمشاريع المستفيدة من الايواء يختلف من سنة إلى أخرى ، فقد بلغ معدلها سنة 2011 حوالي 57,57% ، و في سنة 2013 بلغ 100% في حين بلغ 51% سنة 2017 و في سنة 2019 وصل إلى 71,76% .

أسباب نجاح و فشل المشاريع المستحدثة في إطار وكالة ولاية غليزان :

رغم كل المجهودات التي بذلت في سبيل تحسين النسبي لمحيط المرافقة المقاولاتية من أجل إنشاء المؤسسات في أحسن وجه إلا أن هذا لا يعني أنها معزل عن تعرضها للتعثر و الفشل و عدم قدرتها على دفع التزاماتها عند مواعيد استحقاقها ،و سنذكر بعض أسباب فشل و نجاح هذه المشاريع المستحدثة فيما يلي :

أولا: أسباب الفشل

- عدم الجدية في العمل منذ بداية النشاط .
- اعتقاد الكثير من أصحاب المؤسسات المصغرة بأن الدولة ستقوم بمسح الديون ، و بالتالي فهي لا تبذل أي جهد لمحاولة العمل أي الاتكال على الدول .
- تصور فئة من الشباب بأن أموال المشاريع هي حق من حقوقهم و بالتالي ليس هناك سبب لإرجاعها .
- نية مسبقة لتحويل هذه الأموال إلى جهات أخرى غير إنشاء المؤسسة و الوصول إلى بيع العتاد .
- صعوبة تسويق المنتج خصوصا في بداية النشاط .
- صعوبة الحصول على مناقصات الدولة (رغم وجود القوانين) .
- انعدام الخبرة في مجال النشاط .
- عدم وجود تكوين .
- كثرة المشاريع الممولة من طرف الوكالة في نفس النشاط و في نفس المنطقة و بالتالي خلق ركود و عدم إمكانية تحقيق أرباح .
- بعض الأنشطة تتطلب وقتا لبداية الإنتاج الفعلي فهي تتطلب إنتاج تجريبي و تعديل للآلات بصفة مستمرة إلى حين الوصول إلى المنتوج الأمثل ، و بهذا فهي تتطلب مصاريف إضافية لا يقدر الشباب في بداية نشاطه على تحملها .

ثانيا : أسباب النجاح

توفير روح الإبداع و تجديد الأفكار فيما يخص الإنتاج .

الجدية و المثابرة في العمل .

إعطاء الأولوية لجودة المنتوج الذي يسمح بإيجاد مكانة في السوق .

التكوين المستمر و المناسب لصاحب المؤسسة و حتى العمال قبل و بعد النشاط .

الاعتقاد الجازم بأن أموال الوكالة هي دين من الدولة و ليس حق ، و بالتالي فلا بد من ردها و بالتالي العمل الجاد لبلوغ هذا الهدف .

الخبرة المكتسبة في مجال النشاط قبل إنشاء المؤسسة المصغرة من عوامل النجاح .

المشاركة في المعارض المقامة دوريا من طرف الوكالة أو غيرها لتعريف الجمهور بالمؤسسة و بالمنتوج وهو عبارة عن إشهار مجاني لهم .

التقرب الدوري من الوكالة لطرح المشاكل و التوصل إلى اقتراحات لحلها .

وجود دراسة جدوى صحيحة للمشروع .

صعوبة ايجاد مكانة في السوق نظرا للمنافسة الشرسة .

2) نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تباينا كبيرا في تعريفها بين مختلف الدول ، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير الكمية و النوعية ، التي تعكس خصوصيات كل منها .
- للمقاولاتية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
- تمول الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان المشاريع باستخدام التمويل الثنائي و الثلاثي و الذاتي .
- الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية مولت قطاع الخدمات بشكل كبير و هذا راجع غلى اهتمام الشباب المستفيدين بهذا القطاع .
- ساهمت المقاولاتية المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان في خلق مناصب عمل و التقليل من البطالة ، و بالتالي تحقيق التنمية المحلية .
- تعد الإعانات و الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الحافز الأساسي لاستقطاب الشباب للحصول على تمويل الوكالة .
- غالبية المشاريع الاستثمارية للمستفيدين من دعم الوكالة يفضلون اللجوء للهيكل التمويل الثلاثي ، ذلك نظرا لانخفاض نسبة مساهمتهم الشخصية .
- تمتلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المزايا ما يجعل الاعتماد عليها الخيار الأفضل للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية .

- عملت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال استراتيجية تمثلت في مجموعة من البرامج الوطنية و الدولية أهمها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ، بالإضافة إلى توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم هذا القطاع و تتمثل في . ANADE, ANGEM, CNAC, ANDI
- إقبال الرجال على المشاريع في المنطقة أكثر من النساء .
- التأكيد على دور المرافقة و التكوين كعنصر أساسي لنجاح المشاريع المقاولاتية .
- توجد العديد من الهيئات المختصة في دعم المشاريع الصغيرة منها ANADE, ANGEM, CNAC, FGAR، و هيئات يتمحور دورها الرئيسي في مرافقة و إيواء حاملي المشاريع و مؤسساتهم منها حاضنات الأعمال .

3) اختيار الفرضيات و مناقشة النتائج:

- الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حاضنات الأعمال آلية لاحتضان المشاريع و المؤسسات المبتدئة ، الفرضية الأولى صحيحة.
- عملت الحكومة الجزائرية على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال إقامة مجموعة من الهيئات الداعمة و الممولة للمشاريع المقاولاتية من أجل تطويرها و ترقيتها و تحسين أساليب تمويلها و التي تتمثل في ANSEJ و ANGEM و ANDI و CNAC ، بحيث يتمثل دورها الأساسي في مرافقة حاملي المشاريع ، الفرضية الثانية صحيحة.
- ساهمت الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان في دعم و تمويل العديد من المشاريع المقاولاتية بشكل إيجابي ، الفرضية الثالثة صحيحة.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية غليزان و تقييم عملها و دورها كآلية لدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك من خلال التعرف على الوكالة بشكل تفصيلي عن طريق عرض تقديم عام لها يشمل نشأتها و مهامها و أهدافها بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي ، كما عمدنا إلى التفصيل في جملة الخدمات و التسهيلات التي تقدمها والمتمثلة في صيغ التمويل بأشكالها و الإعانات و الامتيازات سواء المالية أو الجبائية ،كما لم ننسى التطرق إلى أهم مراحل إنشاء المؤسسة من طرف الوكالة. و أخيرا قمنا بعرض و تحليل أهم النتائج التي حققتها الوكالة على مستوى الولاية.

و كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية من أهم الوكالات التي خصصتها الدولة الجزائرية بهدف نشر و ترقية و تحسين العمل المقاولاتي، حيث تشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة و إدماج الفئات الشابة في الحياة العملية من خلال المساهمة في خلق و تجسيد المشاريع الشبابية التي من شأنها الدفع بالتنمية المحلية والوطنية

الفصل الرابع

الخاتمة :

تعتبر مؤسسات الدعم و التمويل على تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بمثابة وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى دعم أصحاب المشاريع المقاولاتية و ذلك من خلال الدعم المالي و الفني الذي تقدمه ، و التي تعمل على تسهيل عملية الانطلاق في المشروع باعتبارها أصعب مرحلة يمكن أن يمر بها أصحاب المشاريع المقاولاتية ، و بذلك فهي تؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ومن خلال هذا البحث تمت دراسة الإشكالية كيف تساهم أجهزة الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟ ، بحيث تطرقنا في بحثنا هذا إلى مختلف العناصر المهمة المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي فصلنا فيه مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بها ، وأعطينا صورة عن هذا النوع من المؤسسات الذي أصبح يشكل أحد أهم مفاصل الاقتصاد المعاصر، لما له من خصائص أهلته لكي يكون قاطرة النمو الاقتصادي.

كما تطرقنا لأهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تسعى من خلال نشاطاتها الاقتصادية إلى استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة التي تتخلص منها المؤسسات الكبرى لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة ، فهذه الأخيرة تساعد الدول و الحكومات في حل مشكلة البطالة.

كما تطرقنا للتمويل ومكانته في تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكذا مختلف طرق التمويل وبعض الطرق الحديثة في الإقراض التي توسع مجال الحصول على الأموال من خلال مختلف طرق التمويل كالتمويل بالإيجار، التمويل برأسمال المخاطر، التمويل بعقد تحويل الفاتورة لسوق المالية .

كما تطرقنا إلى مختلف الهيئات التي سخرتها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يجب أن تقدم لها المساعدات و التسهيلات ، ووعيا منها هذه الجوانب وانطلاقا من إرادتها السياسية لتدعيم هذا القطاع باستحداث العديد من الهياكل و المراكز من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكذلك الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، مديرية التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC ، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR ، الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE ، و كذلك الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، التي تهدف إلى النهوض بهذا القطاع و مراقبة الشباب المستثمرين وكذلك إعطائهم دروس حول كيفية تسير مشاريعهم .

لقد سمح جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و عن طريق الامتيازات و الإعانات المختلفة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع في فتح باب واسع أمام هدف الدولة في دعم الإنعاش الاقتصادي و فسح المجال للمبادرة الخاصة و محاربة البطالة .

رغم تعزيز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بوسائل مادية و معنوية كبيرة حتى تساهم أكثر في تحقيق أهداف إنشاء و توسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1) تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسهولة تسييرها ، سرعة تأقلمها مع المتغيرات الاقتصادية و غيرها ، و هذا ما يجعلها تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول و ذلك من خلال مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

2) ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من البطالة لرفع حجم الصادرات والقيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام، و لو كان ذلك بشكل محدود نسبيا .

3) لقد بادرت الجزائر إلى إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع هذه المؤسسات ، كما أسست العديد من الهيئات المدعم لهذه الأخيرة و المتمثلة في حاضنات الأعمال ، لوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و غيرها .

4) قامت أيضا الدولة الجزائرية بتخصيص هيئات حكومية متخصصة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتمثل فيما يلي : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC ، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR ، فكل هذه الهيئات تسهر التمويل الذي تحتاجه هذه المؤسسات فهي تقوم بتشجيع إنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5) رغم قيام الجزائر بوضع آليات تمويل متخصصة و هيئات داعمة تتلاءم و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من بينها التمويلات الحديثة ولكن لا تزال الخطوات المنتهجة في هذا المجال متواضعة و غير كافية .

6) توفر الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية وكالة غليزان ، لأصحاب الأفكار الاستثمارية التمويل اللازم لتجسيد مشارعهم الاستثمارية .

7) تقدم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لأصحاب المشاريع الاستثمارية برامج تدريبية متكاملة تساعد في تجسيد واستدامة المشروع الاستثماري .

8) استطاعت الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية تحقيق عدد معتبر من المشاريع إل غاية سنة 2020 .

9) إن السياسة المتبعة حاليا من قبل الوكالة هي إعطاء الأولوية في تمويل المشاريع لأصحاب الشهادات الجامعية أو الحاصلين على شهادات من قطاع التكوين المهني لضمان نجاح المشاريع .

المقترحات :

من خلال ما جاء في الدراسة ، و بناء على النتائج العامة المتحصل عليها ، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

1) إعطاء الأهمية اللازمة للدعم المعنوي المقدم من طرف هيئة الدعم على شكل تقديم النصائح و الإرشادات و التوجيهات و البيانات و المعلومات الضرورية للمقاول .

2) توجيه الشباب إلى مشاريع ذات قيمة مضافة عالية ، تلبي حاجيات السوق المحلية و الوطنية و حتى الدولية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة .

3) ضرورة المراقبة و المتابعة الميدانية المستمرة لأصحاب المشاريع .

4) الاستفادة من التجارب الدولية و العربية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تبني أفضل الوسائل و الأدوات التي أثبتت فعاليتها و بالأخص في الدول التي يشبه هيكلها الاقتصادي الهيكل الاقتصادي الجزائري .

5) منح الأولوية و امتيازات إضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة عالية خاصة في القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة ، و كذلك الاهتمام بالمشاريع التي تحمل أفكار جديدة .

6) توجيه المشاريع حديثة النشأة في مختلف القطاعات حسب خصوصية المشروع و مؤهلات المنطقة و حاجيات التنمية فيها.

7) تكثيف الأيام إعلامية و تحسيسية و تقديم الإرشادات و النصح للشباب الراغب في خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة في الفضاءات العلمية)الجامعات ، مراكز التكوين المهني و غيرها) .

8) تحفيز و تشجيع النساء على الاستثمار في المجالات التي لهن كفاءة فيها من أجل دمج العنصر النسوي في القطاع المقاولاتي.

9) إنشاء بنك خاص بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

10) التركيز على تقوية العلاقات بين الوكالة و مختلف المؤسسات المتخصصة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،

من أجل تبادل المعارف و التنسيق في مجال إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

11) النظر لخصوصيات المنطقة و وضع برامج و سياسات وفق هذه الخصوصية.

12) تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة (تجلب البيروقراطية و التعقيدات الإدارية) حتى تتمكن المؤسسات المنشأة من الانطلاق في نشاطها بكل حماس و روح مقاولاتية عالية

13) اللجوء إلى صيغ التمويل الإسلامي (صيغ تمويلية بدون فائدة) ، حيث بينت الدراسات أنه من الأسباب الرئيسية لعزوف الشباب البطال عن التوجه للوكالة عي فوائد ربويه .

14) توجيه الدعوة للمؤسسات المصغرة للمشاركة في المعارض ، و الصالونات الاقتصادية للسماح لها بالتعريف بمنتجاتها و خدماتها ،كنوع من الإشهار المجاني.

15) زيادة تفعيل دور الدار المقاولاتية ببذل جهود إعلامية تحسيسية داخل المجتمع .

16) الاهتمام بحاضنات الأعمال و مراكز التسهيل .

آفاق الدراسة:

وفي الأخير لا نزعم أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع و ألممنا بكل تفاصيله، فموضوع أثر مؤسسات الدعم و التمويل على تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة موضوع متشعب لكونه مرتبط بالعديد من المتغيرات ، و رغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة نرجو أن تكون ثمرة جهود موجهة للمهتمين بهذا المجال أو للباحثين و الطلبة من خلال الاستفادة منه في بحوثهم و مذكراتهم المستقبلية ، فيبقى موضوع الدراسة إشكالية يمكن معالجتها بطرق أخرى في الدراسات اللاحقة ، لذا نقترح مجموعة من المواضيع نراها مكملة لهذا البحث تتمثل فيما يلي :

- دراسة مقارنة بين مجموعة مختلفة من مؤسسات الدعم و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مثل ANADE، ANGEM، CNAC...
- دور المرافقة المقاولاتية في تحسين العمل المقاولاتي .
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في خدمة التنمية المحلية .

قائمة المراجع :

.(07 07 ,1994)الجريدة الرسمية الجزائرية.6 ,(44)

(08 10 ,1996). *06*، 12-13.

(13 11 ,2002). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(74)، 13.

(26 10 ,2003). الجريدة الرسمية الجزائرية، *01*(55)، 08.

(2006). الجريدة الرسمية الجزائرية(64)، 14.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة . (13 05 ,2020). تاريخ الاسترداد 2023، من http://www.cnac.dz,consulté.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2020، من http://www.cnac.dz.

الله ,خ . ع .*المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة* .

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (13 05 ,2020). تم الاسترداد من http://www.angem.dz,consulté.

آيت بارة شفيعة. (2010/2009). *دور القيادة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مذكرة الماجيستر).كلية اقتصاد و تسيير مؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر: جامعة سطيف.*

بخوش ميحة .، و سمرة فرحي. (2021). *آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر. مجلة البحوث الاقتصاد و المناجمنت، 2*(1)، الصفحات 80-99.

بشرى طيور. (2019/2018). *دور هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية في تشجيع المقاولاتية في الجزائر* (مذكرة ماستر). 47. كلية المحاسبة، الجزائر: جامعة أم بواقي.

بعيط أمال. (2017/2016). *برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع و آفاق- دراسة حالة* cnac, angem ,ansej (أطروحة دكتوراه). كلية علوم التسيير شعبة تسيير منظمات، الجزائر: جامعة باتنة.

بوالقرقور بوزيد. (2012/2011). *دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية* (مذكرة ماجيستر). تخصص سوسيولوجيا الديناميكية الاجتماعية و التنمية الإقليمية، الجزائر: جامعة عنابة.

بوروبة كاتية. (2018/2017). *إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات* (أطروحة دكتوراه) الاقتصادية الراهنة (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة سطيف.

بوعقل مصطفى. (2018/2017). *آليات دعم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تحديات العولمة* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة سيدي بلعباس.

بوعقل مصطفى. (2018/2017). *آليات دعم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تحديات العولمة* (أطروحة دكتوراه). سيدي بلعباس، كلية العلوم تجارية مالية و تجارة دولية، الجزائر: جامعة سيدي بلعباس.

جغبالة ، زين العابدين. (2015/2014). *الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و دورها في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* (مذكرة ماستر). 6. بسكرة، تخصص نقود مالية، الجزائر: جامعة بسكرة.

حسين ، رحيم. (2003). *نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير*(02)، صفحة 168.

خبابة ، عبد الله. (2013). *المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة* (الإصدار 1). مصر، مصر: دار الجامعة الجديدة.

خبابة ، عبد الله. (2013). *المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة. (الطبعة الأولى)*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

خراز ، حليمة. (2019). *آليات دعم و المرافقة المقاولاتية في الجزائر. مجلة قانون العمل و التشغيل، 4*(2)، صفحة 206.

سعود ، وسيلة. (2016/2015). *حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* (أطروحة دكتوراه). مسيلة، تخصص استراتيجية المنظمات ، الجزائر: جامعة مسيلة .

سعودي ، عبد الصمد، و عيسى حجاب. (06, 2017). *تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء و دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE*(6)، صفحة 102.

صورية ، قشيدة. (2012). *تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* (مذكرة ماجستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر.

علمي ، حمزة. (2011/2010). *دور المقاولات الصغيرة و المتوسطة في انجاز مشروع المليون سكن في الجزائر خلال فترة 2004-2009 (مذكرة ماجيستر)* . سطيف، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر : جامعة سطيف .

غربي ، حمزة.، و غربي عمار فاروق. (بلا تاريخ). *دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب الشغل. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 3*(6)، الصفحات 80-99.

غرزولي ، إيمان. (2010/2009). *مخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مذكرة ماجيستر). البدائل الاستراتيجية . سطيف، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر: جامعة سطيف .*

غنو ، حسام.، و اسحاق ، عتامنة. (2020/2019). *آليات ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مذكرة ماستر)*. جيجل، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، الجزائر: جامعة جيجل.

قانون ، أمين. (2020/2019). *إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (أطروحة دكتوراه). تخصص تسيير مؤسسات ، الجزائر: جامعة سيدي بلعباس.*

كعواش ، أمين. (2014/2013). *تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي (مذكرة ماجيستر). تخصص إدارة مالية، الجزائر: جامعة جيجل.*

لخضر ، عيسى.، و عائشة ، العربي. (21 10, 2019). *حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات صغيرة و متوسطة* (ورقة بحثية). *دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الليبي .كلية الاقتصاد ، ليبيا: جامعة مصراتة.*

لفقير ، حمزة. (2017/2016). *روح المقاولة و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. (143). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة محمد بوقرة.

لونيسي ، ريم. (2015/2014). *المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر* (مذكرة ماجستر). تخصص علم اجتماع، الجزائر: جامعة سطيف.

مسعودي ، عبد الكريم. (2017). *دور حاضنات الأعمال في مرافقة و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. مجلة التكامل الاقتصادي، *2*(1)، صفحة 51.

مشعلي ، بلال. (2011/2010). *دور برامج السلامة المهنية في تحسيين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (رسالة ماستر)*. كلية اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر: جامعة سطيف.

مهدي ، مراد.، و صابرينة ، لطرش. (2020). حاضنات الأعمال التكنولوجية آلية لإرساء دعائم الاستقرار و النمو للمشاريع الصغيرة و المتوسطة. الجزائر.

مير ، أحمد. (2017). *التجربة السعودية لحاضنات الأعمال. الملتقى الدولي حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، (صفحة 184)*. جامعة مسيلة.

يحي ، شريف. (2018/2017). *تأثير نظام المعلومات على اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (رسالة دكتوراه)*. تخصص علوم اقتصادية، الجزائر: جامعة سطيف .

.(1990, 10 28) *المرسوم التنفيذي .90/095*

الجريدة الرسمية الجزائرية. (22 11, 2020).

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . (2022). تم الاسترداد من http://www.ansej.org.dz.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .Récupéré sur http//:www.ansej.org.dz. (2023, 04) .

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. (2022). تم الاسترداد من http://www.ansej.org.dz.

بن عامر عبد القادر. (04, 2023). الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية . (المكلف بمصلحة الإدارة المتوسطة، المحاور)

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة

الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

الملحق 1 :

التعريف بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.....:

شروط التأهيل للاستفادة من الجهاز.....:

مراحل المرافقة.....:

التركيبة المالية :

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة أناد	البنك
	البطالين و الطلبة	كافة المناطق			
10.000000دج	غير البطالين	مناطق الجنوب			
		مناطق الهضاب و المناطق الخاصة			
		بقية المناطق			

الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة أناد
حتى 10.000000دج		

الهيكل المالي للتمويل الذاتي:

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000000دج	

الملحق 2 :

الإعانات المالية :

قرض غير مكافئ.....:

تخفيض نسبة الفوائد البنكية.....:

مدة تسديد القروض:

	القرض البنكي	القرض غير مكافئ

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل.....:

قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال.....:

ملاحظة : في حالة الضرورة و بصفة استثنائية يمكن الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة و التكوين : يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من :

-المساعدة التقنية للوكالة و من استشارتها و مرافقتها و متابعتها .

- برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة .

الامتيازات الجبائية : (في مرحلتي الإنشاء و التوسعة)

1) مرحلة الإنجاز..... :

2) مرحلة الاستغلال.....: